كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

زوال المُوجِب دراسة في الإعلال والإبدال

إعداد

د/ سيد فوزي سيد علي

المدرس بقسم اللغويات
في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الثامن والثلاثون الجزء الأول ٢٠١٩م)

الملخص باللغة العربية

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على النبيِّ الأميِّ الهادِي الأمينِ ، وعلى آلِه وصحبِه أجمعين .

وبعد ،،،

فهذا بحث بعنوان : (**زوال الموجب دراسة في الإعلال والإبدال**)

ويهدف هذا البحث إلى الكشف عن موجِب الإعلال والإبدال، وبيان المراد بزواله، وتحديد الأمور التي يزول بها، واستجلاء مظاهر زوال الموجِب وأثره في الإعلال والإبدال.

وجاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع .

أما المقدمة، فقد أشرت فيها إلى أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث.

وأما التمهيد، فعنوانه: موجِب الإعلال والإبدال المراد بزواله، وبيان ما يزول به، وذكرت فيه موجب الإعلال والإبدال وأسبابه، والمراد بزوال الموجب، والأمور التي يزول بها .

وأما الفصل الأول، فعنوانه: مظاهر زوال موجِب الإعلال والإبدال، وفيه مبحثان :

المبحث الأول: مظاهر زوال موجِب الإعلال.

المبحث الثاني : مظاهر زوال موجِب الإبدال.

وأما الفصل الثاني، فعنوانه: أثر زوال موجِب الإعلال والإبدال وانعدامه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما أثر فيه زوال موجبه من الإعلال والإبدال.

المبحث الثاني: بقاء الإعلال والإبدال مع زوال موجبه.

وأما الخاتمة، فقد ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها.

ثم ذيلت البحث بفهرس للمصادر والمراجع .

Summary of research in English

Praise be to Allah, the Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the faithful Prophet, peace be upon him, and his family and companions.

Fter

This research entitled: (the removal of positive study in advertising and exchange)

The purpose of this research is to reveal the necessity of the advertisement and the replacement, and the statement to be eliminated, and identify the things that disappear, and to clarify aspects of the demise of the positive and its impact in advertising and exchange.

The research came in an introduction, a preface, two chapters, a conclusion, a catalog of sources and references and another of the topics.

In the introduction, I pointed out the importance of the topic, the reasons for its selection, and the research plan.

As for the preamble, its title is: the obligation of the notice and the substitution to be followed, and the statement of what is going away in it, and it mentions the obligation of the advertisement and the substitution and its reasons.

The first chapter, the title: manifestations of the disappearance of the charge of publicity and substitution, and in two sections:

The first topic: manifestations of the disappearance of the charge of publicity.

The second topic: manifestations of the disappearance of the positive substitution.

The second chapter, its title: the effect of the disappearance of the obligation of publicity and substitution and lack thereof, and in two sections:

The first topic: What is the effect of the disappearance of the positive of advertising and replacement.

The second topic: the survival of advertising and substitution with the demise of a positive.

As for the conclusion, it included the most important findings.

As for the indexes, I have made a catalog of the research sources and another of its contents.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمي الهادي الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد ،،،

فإن من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مكان بعض طلبًا للخفة في الكلمات ومراعاة للخفة في النطق؛ وذلك أن النطق بالكلمة التي يقع فيها إعلال أو إبدال أيسر من النطق بها على أصلها، فـ"سيِّدٌ" أخف عليهم من "سَيْوِد"، وهو أصلها قبل قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء؛ لأن الياءين أخفَّ عليهم في الاستعمال من الياء والواو.

ومثل هذا صنيعهم في مُفْتعِل – من صبرتُ – مُصْطَبِر، أبدلوا التاء الزائدة طاء؛ لأن الطاء أخت الصاد في الإطباق، فيتجانس الصوتُ، فيكون أخفّ عليهم، وهو كثير في كلامهم.

يقول سيبويه : "وكما أنهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخف عليهم، نحو قولهم: ازدان؛ واصطبر"(١).

فالإعلال والإبدال لهما دور مهم في التخفيف وتسهيل النطق، وهذا ما أشار إليه الصرفيون.

يقول ابن يعيش:" وفي الإعلال ضربٌ من التخفيف؛ ولذلك كان أخفّ عليهم من استعمال الأصل"(٢).

---

(١) الكتاب لسيبويه ٤/٣٣٥.

(٢) شرح المفصل ٥/٤٧٧.

ومن المعلوم أنَّ لكل إعلال أو إبدال موجبًا يوجبه، يوجد بوجوده ويزول ـ في الغالب ـ بزواله فما وجب من الإعلال أو الإبدال لعلّة أوجبت ذلك يزول بزوال تلك العلة.

يدل على ذلك قول المبرد – في تصغير: ميزان، وميعاد، وميقات على: مُوَيْزِين، ومُوَيْقِيت، ومُوَيْعِيد؛ لأنه من الوقت والوعد والوزن فإنما قلبت الواو الكسرة– : " وما كان منقلبًا لعلة ففارقته العلة فارقه ما أحدثته، ألا ترى أنك تقول في الجمع: "موازين" و"مواعيد" و"مواقيت"، كما تقول: "وزنت" و"وعدت" و"وقت"، ومثل ذلك في الياء "مُوسِر" و"مُوقِن" لا يكون في التحقير إلا بالياء؛ لأن الواو إنما جاءت بها الضمة؛ لأنها من "أيقنت" و"أيسرت"، وكذلك "مياسير" و"مياقين"، فإن حقرت قلت: "مُيَيْسِر" و"مُيَيْقِن"، تردُّها الحركةُ إلى أصلها..."[1].

ومن ثم جاءت فكرة البحث: " زوال الموجب دراسة في الإعلال والإبدال".

وقد دعاني إلى دراسة هذا الموضوع أسباب منها :

أولا : جمع المادة العلمية موضوع الدراسة في بحث موجز، وهو أحد مقاصد البحث العلمي.

ثانياً : الكشف عن موجِب الإعلال والإبدال، وبيان المراد بزواله، وتحديد الأمور التي يزول بها.

ثالثاً : استجلاء مظاهر زوال الموجِب وأثره في الإعلال والإبدال.

وجاء البحث في مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ، وفهرس للمصادر والمراجع وآخر للموضوعات.

أما المقدمة، فقد أشرت فيها إلى أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره وخطة البحث.

(١) المقتضب ٢/٢٨١، ٢٨٢.

وأما التمهيد، فعنوانه: موجِب الإعلال والإبدال المراد بزواله، وبيان ما يزول به، وذكرت فيه موجب الإعلال والإبدال وأسبابه، والمراد بزوال الموجب، والأمور التي يزول بها .

وأما الفصل الأول، فعنوانه: مظاهر زوال موجِب الإعلال والإبدال، وفيه مبحثان :

المبحث الأول: مظاهر زوال موجِب الإعلال، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : زوال موجِب الإعلال بالقلب .

المطلب الثاني : زوال موجِب الإعلال بالحذف.

المبحث الثاني : مظاهر زوال موجِب الإبدال.

وأما الفصل الثاني، فعنوانه: أثر زوال موجِب الإعلال والإبدال وانعدامه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما أثر فيه زوال موجبه من الإعلال والإبدال.

المبحث الثاني: بقاء الإعلال والإبدال مع زوال موجبه.

وأما الخاتمة، فقد ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها. ثم ذيلت البحث بفهرس المصادر والمراجع.

التمهيد

موجِب الإعلال والإبدال المراد بزواله، وبيان ما يزول به.

أولا :موجب الإعلال والإبدال :

إن المتأمل في كلام العرب يدرك أن موجب الإعلال أو الإبدال مرجعه إلى عدة أسباب أهمها : التخفيف، والتناسب، والفرار من توالي الأمثال، ويحتوي كلَ سبب من هذه الأسباب على عدة مواضع :

أولا : التخفيف :

فمذهب العرب في كلامهم إيثار التخفيف، فهم يعدلون من الثقيل إلى الخفيف، كما فعلوا بـ"دِينِار" و"قِيراط" لما استثقلوا التشديد أبدلوا من الحرف الأول ياء لانكسار ما قبله.

واستثقلوا وقوع الواو بين ياء وكسرة في "يَعِد"؛ فحذفوا الواو وذلك أن الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرةُ، والفعل أثقلُ من الاسم وما يعرِض فيه أثقلُ ممّا يعرض في الاسم، فلمّا اجتمع هذا الثقلُ، آثروا تخفيفَه بحذفِ شيء منه، فحذفوا الواو فقالوا : "يَعِد" (١).

واستثقلوا الكسرة على الواو في "عِدَة" و"شِيَة" فحذفوها، ونقلوا حركتها إلى العين، ثم عوضوا منها الهاء(٢).

وأبدلوا الهمزة الساكنة بعد همزة متصلة مدة تجانس الحركة: كآدم؛ لمّا كانت الهمزة وحدها تُسْتَثْقَل، فإذا انضمّ إليها مثلها صارت أثقل، فاستثقلوا الهمزتين

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥/٤٢٤.

(٢) المساعد ٤/١٨٦ .

فوجب قلب الثانية مدة تجانس الحركة قبلها[١].

وأبدلوا الياء من الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها في ميزان وميعاد ونحوهما؛ إذ كان ترك الواو في موزانٍ أثقل من قبل أنه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيءٌ[٢].

واستثقلوا اجتماع المثلين في أول الكلمة، فلذلك إذا التقت الواوان في صدر الكلمة قلبت أولاهما همزة وجوبًا، قولك في تصغير واصِلٍ وتكسيره: أوَاصِل وأوَيْصِل[٣].

ثانياً : التنافر والرغبة في التناسب :

فمن أجل التناسب أبدلت الدال من تاء افتعل متى كانت فاء افتعل زايا أو ذالا، نحو "ازْدَجَر" و"اذْدَكَر"؛ لأنّ الزاي حرف مجهور والتاء مهموسة فيتضادان، فأبدلت التاء دالا لتناسب الزاي وكذلك الكلام في الذال، والأصل: "ازْتَجَر" و"اذْتَكَرَ"، فأبدلت الدّال من التاء في ذلك للتناسب[٤].

وأبدلت الطاء من التاء في افتعل من الصبر، فتقول: اصْطَبَرَ؛ لأنها من حرف وسط بين الحرفين إذ كانت تواخي التاء بالمخرج والصاد بالاستعلاء والإطباق.

وأبدلت الدال مع الزاي في افتعل من الزينة، فتقول: ازْدَانَ؛ لأنها تواخي الزاي بالجهر والتاء بالمخرج[٥].

(١) ينظر : شرح التصريف للثمانيني، ص٣٠١.

(٢) ينظر : الكتاب ٤/٣٣٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣١٧.

(٣) ينظر : الكتاب ٤/٣٣٣، وشرح الشافية للرضي٣/٧٦.

(٤) ينظر : الكناش في النحو والصرف ٢/٢٤٨.

(٥) ينظر : المخصص لابن سيده ٤/ ١٨٠.

وقلبت الواوُ ياءً في "رَضِيَ" و"غُزِيَ"؛ لكسر ما قبلها، وكونها آخرا؛ لأنها بالتأخير تتعرض لسكون الوقف، وإذا سكنت تعذرت سلامتها، فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلًا إلى الخفة وتناسب اللفظ(١).

ثالثًا : الفرار من توالى الأمثال :

فأبدلوا الواو والياء ألفًا في الأفعال نحو :"قالَ"، و"باعَ"، وفي الأسماء نحو:"باب" و"دار"؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما طلبا للخفة وهرويًا من الثقل، والذي أوجب القلبَ فيها اجتماعُ المتشابهات؛ لأنّ حروف اللين مضارعة للحركات، فكرهوا اجتماعَها(٢).

قال ابن دريد : "واعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت ... وإذا تباعدت مخارج الحروف حسن وجه التأليف"(٣).

ثانياً: المراد بزوال موجِب الإعلال والإبدال

من المعلوم أنَّ لكلٍّ من الإعلال والإبدال موجبًا يوجبه، يوجد بوجوده ويزول – في الغالب – بزواله، ومن هنا يمكن القول بأن المراد بزوال موجِب الإعلال والإبدال : زوال ما أوجب الإعلال والإبدال، مما يقتضي تغيير حكم الإعلال والإبدال؛ لزوالِ مُوجِبه ومقتضيه.

فـ"ميزان" قلبت الواو فيه ياءً لسكونها وكسر ما قبلها، فإذا صغرته قلت : "مُوَيْزِين" ضممتَ أوله وحركت الواو، فزال موجب قلب الواو ياء وهو سكونها وكسر ما قبلها لصيرورة الواو متحركة والميم مضمومة حينئذ، فترد الياء إلى الواو؛ لأن الذي أوجب قلبها ياء هنا إنما سكونها وكسر ما قبلها، فمتى زال وجب رد الحرف

(١) ينظر : توضيح المقاصد ٣/ ١٥٨٢.

(٢) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٢٠/٥، وشرح المفصل لابن يعيش٤٥٥/٥.

(٣) جمهرة اللغة ٤٦/١.

المبدل إلى أصله. وكذلك إذا جمعته قلت "مَوَازِين" برد الواو؛ لزوال موجب قلبها ياء[1].

وكذلك "دينار" و"قيراط"، فإن أصلهما : "دِنَّار" و"قِرَّاط"، فالياء فيهما بدل من أول المثلين تقول في تصغيرهما: دُنَيْنِير وقُرَيْرِيط، وفي جمعهما : "دَنَانِير" و"قَرَارِيط" برد الحرف المبدل إلى أصله؛ لزوال موجب الإبدال؛ لأن الذي أوجب الإبدال هنا إنما هو التّضعيف مع الكسرة قبله، فقلبوا الأوّل من المثلين ياءً، فلما فُرِّقَ بين المضاعفين في التصغير والجمع رجع الحرف المبدل إلى أصله[2].

و"عِدَةٌ": و"زِنَةٌ، الواو منهما محذوفة، والأصلُ: "وِعْدَةٌ"، و"وِزْنَةٌ"، والذي أوجب حذفَها هنا كونُ الواو مكسورةً، والكسرةُ تُستثقل على الواو.

فإذا صغرتهما قلت : وُعَيدةٌ وَوُزَينةٌ، فترد الفاء؛ لأن الذي أوجب الحذف هنا إنما هو كسر الواو وقد زال في التصغير، فزال الحذف بزوال السبب الذي أوجبه، ورُدَّ الحرف المحذوف إلى موضعه[3].

ومثله كثير وسيأتي بيانه في مواضعه إن شاء الله .

ثالثاً: ما يزول به مُوجِب الإعلال والإبدال

يزول مُوجِب الإعلال والإبدال بأمور متعددة، منها :

١ـ التصغير :

يزول مُوجِب الإعلال والإبدال بالتصغير؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها، فيردّ الحروفَ التي حدث بها إعلال أو إبدال إلى أصولها؛ وذلك أنَّ الاسم قبل

(١) ينظر : الكتاب ٤٥٧/٣، ٤٥٨، والمقتضب ٢٨١/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٨/٤.

(٢) ينظر : المقتضب ٢٤٦/١، وشرح الشافية للرضي ٢١١/١.

(٣) ينظر : الكتاب ٤٤٩/٣، ٤٥٠، وشرحه للسيرافي ١٩٢/٤، وشرح الشافية للرضي ٢١٧/١، ٢١٨.

التصغير إن كان فيه مُوجِب قلب أو حذف فإن التصغير يزيل ذلك المُوجِب.

فما يزيل التصغير مُوجِب القلب الذي كان فيه نحو باب وناب، ونحو مِيزان ومُوقظ، ونحو طَيٍّ وَلِيٍّ، ونحو عطاء وكساء.

وما يزيل التصغير مُوجِب الحذف الذي كان فيه نحو فَتًى، فأصله: فَتَيٌ قلبت لامه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين الألف والتنوين، فإذا صغرته قلت : "فُتَيٌّ"، فزال سبب قلب لامه ألفا لوقوعها بعد ياء التصغير التي هي ساكنة، ومتى زال سبب القلب ألفا زال سبب الحذف.

فالذي أزال منه التصغير مُوجِب القلب يرد فيه ما أصله واو أو ياء، فانقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، تقول في بَابٍ ونَابٍ: بُوَيْب ونُيَيب؛ لزوال فتحة ما قبلهما؛ وذلك أن أول المصغر مضموم وثانيه مفتوح دائما وباب وناب المكبران ألفهما مقلوبة عن الواو والياء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فإذا صُغِّرا زال فتح ما قبل الواو والياء الذى هو موجِب القلب .

وترد فيه الياء المنقلبة عن الواو لسكونها وانكسار ما قبلها إلى أصلها في مِيقَاتٍ وريح ونحوهما، تقول في تصغيرهما: مُوَيْقيت ورُوَيحة؛ لزوال موجب القلب وهو سكون الواو وكسر ما قبلها.

وكذا ترد الياء التي كانت أبدلت من الواو لاجتماعها مع الياء وسكون أولاهما، كما تقول في تصغير طَيّ وَلَيّ، فإذا صغرا ضم أولهما وفتح ثانيهما، فيزول موجب قلب الواو ياء[1].

وكذلك ما كان أصل الحرف الثاني فيه مضاعفًا، لكنه قلب حرفَ لينٍ استثقالاً للتضعيف نحو: (دينار) و(قِيراط)، و(ديباج)، فإن أصلها: دِنَّارٌ وقِرَّاطٌ ودبَّاج، لكنهم قلبوا النون الأولى والراء الأولى والباء الأولى ياء لثقل التضعيف، فهذا إذا صغر

(١) شرح الشافية للرضي ٢٠٦/١ : ٢١٠.

ترده إلى أصله، فتقول: قُرَيْرِيط ودُنَيْنِير ودُبَيْبِيج؛ لأن التضعيف الذي أوجب الإبدال قد زال بفصل ياء التصغير بين المضاعفين، فزال الثقل؛ لدخول حرف التصغير وحرف التكسير بين الحرفين المضعفين وتفرقهما لمّا فُصِل بينهما، وكذلك إذا استعملوا منه الفعل أو الوصف ردوه إلى الأصل فقالوا : دُوِّنَت الدَوَاوِين وَدُنِّرت الدَّنَانِير، ودُبِّجَت الدَّبَابِيج، وهو مُدَوَّن ومُدَنَّر ومُدَبَّج ؛ لزوال الكسرة التي كانت قبل الحرف(١).

ويرد كذلك ما أصله همزة فانقلبت ياءً نحو ذيب فإنه أصله ذئب، بالهمزة، والياء فيه بدل من الهمزة، فإذا صغرته قلت: ذؤيب، بالهمزة، رجع إلى الأصل؛ لأن قلب الهمزة ياء إنما كان لسكونها بعد الكسرة، فلما زال ذلك بالتصغير رجعت إلى الأصل(٢).

قال سيبويه : " باب تحقير كل حرف كان فيه بدلٌ ، فإنك تحذف ذلك البدل، وترد الذي هو من أصل الحرف إذا حقرته، كما تفعل ذلك إذا كسَّرته للجمع.

فمن ذلك ميزانٌ وميقاتٌ وميعادٌ، تقول: مُوَيْزِينٌ ومُوَيْعِيدٌ ومُوَيْقِيتٌ وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلمَّا ذهب ما يستثقلون ردَّ الحرف إلى أصله .

وكذلك فعلوا حين كسَّروا للجمع، قالوا: مَوَازين ومَوَاعيد ومَوَاقيت ومثل ذلك قيلٌ ونحوه، تقول: قويلٌ كما قلت: أقوالٌ، وإنَّما أبدلوا لما ذكرت لك"(٣).

وكذلك : مُتَّعِد، ومُتَّسِر ومتَّزن إذا صغّرتها، قلت: "مُوَيْعِدٌ"، و"مُيَيْسِرٌ"، و"مُوَيزِنٌ"، فعُدتَ إلى الأصل؛ لأنّ "متّعدًا" من "الوَعْد"، و"متّزنًا" من "الوَزْن"، و"متّسرًا" من

(١) تصحيح الفصيح لابن درستويه ، ص ٢٨٧.
(٢) ينظر : شرح المكودي على الألفية ص٣٤١ ، والتصريح ٢/ ٥٧٣.
(٣) الكتاب ٤٥٧/٣ ، ٤٥٨.

"اليُسْر"، وإنّما قلبت الفاء تاءً منها لوقوع تاء الافتعال بعدها. فإذا صغّرتها حُذفت؛ لكون الاسم بها خمسةَ أحرف. وإذا حذفت التاء، عادت الواو والياء إلى أصلها؛ لأنّ القلب إنّما كان لأجل التاء، وإلى هذا ذهب الزجَّاج[١]، ووجه ذلك ما ذُكِرَ من زوال موجب القلب تاء.

وذهب سيبويه[٢] إلى إبقاء الأمر في المصغر على ما كان عليه في المكبر من ترك التاء غير مردودة إلى أصلها، فتقول: مُتَيْعِد ومُتَيْسِر[٣].

وأما إذا كان موجب القلب أو الحذف باقيًا في التصغير فإن المصغر لا يرد إلى أصله، بل يبقى على حاله كما كان قبل التصغير.

ومثال ذلك مسألة سيبويه إذْ سأل الخليل عن (فُعْلٍ) مبني من (وَأَيْتُ) فقال: وُؤْيٌ، قال فسألته عنها فيمن خفف فقال: أُوْيٌ، ولا بد من الهمزة؛ لاجتماع الواوين[٤].

فعلى هذا إذا صغرته بناء على التخفيف فلا بد أن تقول: اُوَيٌ، فتبقى الواو الأولى على إبدالها همزة، وتبقى الهمزة بعدها على تسهيلها كما كانت، ولم يفعل التصغير شيئًا؛ لأن ما لأجله وقع الإعلال بالقلب باقٍ بعد التصغير، وذلك أن الهمزة الساكنة لما أبدلت واوًا اجتمع واوان في أول الكلمة، فلزم همزُ الأولى على مقتضى القاعدة التصريفية.

---

(١) ينظر : شرح السيرافي ٢٠٤/٤، وارتشاف الضرب ٣٧٣/١، وتمهيد القواعد ٤٨٦٦/١٠ .

(٢) الكتاب ٤٦٥/٣.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤١٠/٣ ، والمقاصد الشافية ٣٥٢/٧ ، ٣٥٣.

(٤) ينظر : الكتاب ٣٣٣/٤.

وكذلك إذا سميت بـ (أَوَادِم) جمع آدم على أنه (أَفْعَلُ) من الأدمة، فإنك تقول في تصغيره: أُوَيْدِم، لبقاء موجب قلب الهمزة الثانية واوًا، وهو اجتماعها مع الهمزة الأولى، فالعلة الموجبة للإبدال موجودة في التصغير. ومن هذا كثيرٌ.

وكذلك لا يرد المصغر إلى أصله إن بقي بعد تصغيره علَّةٌ أخرى تخلُفُ الأولى، فإذا زالت العلة التي أخرجت الحرف في المكبر عن أصله، ثم خلفتها علَّةٌ أخرى، فالحرف لا يرجع إلى أصله؛ لمعارضته هذه العلة الحادثة، فلا بد أن تعطى حكمها، فتقول: إيمان وإيلاف وسائر ما كان على (إفْعال) مما فاؤه همزةٌ، فتبدل الهمزة للهمزة المتقدمة، وتكون ياءً للكسرة، فتخرج عن أصلها إلى الياء، فإذا صغَّرْتَ قلت: "أُوَيمين" و"أُوَيلِيف"، فيزول كون الهمزة ياء؛ لزوال الكسرة، ولا يزول إبدالها لثبوت الهمزة الأولى، وإنما تصير واوًا للضمة الحادثة في التصغير، فقد اختلف البدلان ولم ترجع إلى أصلها؛ إذ لا سبيل إلى ذلك مع وجود علة الإبدال(١).

٢- النسب :

مما يزيل موجِب الإعلال والإبدال - أيضا - النسب، تقول في النسب إلى طيّ: طَوَوِيّ برد الياء إلى أصلها من الواو وإنما رُدت الياء إلى أصلها من الواو في النسب؛ لأن موجِب قلبها ياءً؛ إنما كان اجتماعها مع الياء الثانية، وسبق إحداهما بالسكون، فلما زال الموجِب زال الموجَب، وهو القلب فرجعت إلى أصلها (٢).

وإذا نسبت إلى "لَيَّة" قلت : "لَوَوِيّ"؛ وذلك أن الياء الأولى فيها منقلبة عن الواو، والأصل "لَوْيَة"؛ لأنها من "لَوَيْت"، لكن قلبت الواو ياءً؛ لاجتماعهما وسبق الأولى ساكنة، فلما أردت النسب حركت الياء الأولى، فعادت إلى الواو؛ لأنها قلبت لما

(١) ينظر : المقاصد الشافية ٣٥٧/٧ – ٣٥٩.

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٠/٢، والمقاصد الشافية ٤٧٩/٧.

كانت ساكنة، وقد زال موجب قلبها بالنسب[١].

٣ـ الجمع :

مما يزيل موجِب الإعلال والإبدال ـ أيضا ـ : جمع التكسير، فإذا كانت علَّةُ القلب في المفرد قد زالت في الجمع فلا بدَّ من ردِّ المبدل إلى أصله. فتقول في (رِيح): أَرْوَاح، وفي (ريَّا) و(ريَّان): رِوَاء، وفي (ميزان): موازين، وفي (ميعاد): مواعيد، وفي (ميقات): مواقيت، وكذلك تقول في (مُوسِر) و(مُوقِن) لو كسَّرته : مَيَاسِر، ومياقِن؛ لأن موجب الإعلال في هذه الأشياء قد زال حالة الجمع، فيرجع الأصل بلا بدٍّ، وكذلك تقول في (قِيراط): قَرَاريط، وفي (دينار) : دنانير[٢].

وأما إذا كان موجب الإبدال باقيًا فلا بد من بقاء المبدل على ما كان عليه قبل الجمع فتقول في (قِيمة): قِيَم، وفي (ديمة): دِيَم، وفي (حِيلة): حِيَل؛ فتركت ياء كما كانت؛ إذ كانت العلة التي من أجلها قلبت في الواحد ياء انكسار ما قبلها، والكسر موجود في الجمع، فيبقى موجبُهُ[٣].

وقيل: إنما وجب قلب هذا الضرب في الجمع؛ لأنه قد كان في الواحد مقلوبًا؛ لانكسار ما قبل عينه، فلما جاء الجمع ترك مقلوبًا على حاله – وإن كانت الواو قد انفتحت– لأنه روعي في الجمع حكم الواحد، فترك على ما كان عليه في الواحد[٤].

قال سيبويه : "وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر؛ لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبتت في واحده، فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ما قلب في الواحد، وذلك قولهم: ديمةٌ

(١) ينظر : شرح التعريف بضروري التصريف، ص ١٦٧.

(٢) ينظر : المقاصد الشافية ٣٦١/٧ ، ٣٦٢.

(٣) ينظر : المرجع السابق ٣٦٢/٧ .

(٤) ينظر : المنصف لابن جني، ص ٣٤٤.

وديمٌ، وقامةٌ وقيمٌ، وتارةٌ وتيرٌ، ودارٌ وديارٌ. وهذا أجدر أن يكون إذ كانت بعدها ألف، فلما كانت الياء أخف عليهم والعمل من وجهٍ واحدٍ، جسروا عليه في الجمع إذ كان في الواحد محولا، واستثقلت الواو بعد الكسرة كما تستثقل بعد الياء"[1].

٤ـ الإضافة :

مما يزيل موجِب الإعلال والإبدال ـ أيضا ـ : الإضافة، ففي (فو) قلبت الواو ميما؛ إذ لو بقيت واوًا لتحركت حال الإفراد بحركات الإعراب وانقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأدّى ذلك إلى حذف الألف لملاقاة ساكن بعده، فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد، وهو معدوم، فلما كان بقاء الواو يفضي إلى ذلك أبدلوا منها ميما؛ لكون الميم حرفًا صحيحًا وهو من مخرج الواو لأنّهما من الشفة، فإذا أضيف كقولك : فوك وفيّ، زال الموجب لإبدال الواو ميما لامتناع دخول حركات الإعراب عليها حينئذ[2].

٥ـ بناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله :

مما يزيل موجِب الإعلال والإبدال ـ أيضا ـ : بناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله، فـ "هابَ" أصله: "هَيِبَ" فانقلبت الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ويدلُّك على أنّه "فَعِلَ" أنّ مستقبله "يَهابُ" وأصله "يَـهِـْيَبُ" فنقلت فتحة الياء إلى ما قبلها، ثمّ أتبعتها فانقلبت ألفًا. فإن بنيته لما لم يسمّ فاعله قلت: "هِيبَ زيدٌ"، وأصله: "هُيِبَ" فسكّنوا الهاء، ونقلوا إليها كسرة الياء، فسكنت الياء فقيل: "هِيبَ زيدٌ، فرجعت الياء إلى أصلها؛ لزوال ما أوجب قلبها ألفًا[3].

وتقول في بناء يَعِد، ويَزِن، ويَرِد لما لم يُسَمَّ فاعله : يُوعَد، ويُوزَن، ويُورَد،

---

(١) الكتاب ٤/٣٦٠، ٣٦١.

(٢) الكناش في النحو والتصريف ٢/٢٤٠.

(٣) ينظر : شرح التصريف للثمانيني، ص ٥٢٩.

فتصح الواو ولا تحذف؛ لزوال ما أوجب حذفها، وهو الكسرة؛ وذلك أن ما بعد الواو في بناء ما لم يُسَمَّ فاعله يفتح، فتزول الكسرة الموجبة لحذف الواو، فلما زالت رجعت الواو إلى ما كانت عليه قبل الحذف، قال ـ تعالى ـ : چ پ پ پ پچ[1]، فحُذفت الواو من " پ " لانكسار ما بعدها، وثبتت في " پ" لأجل الفتحة قبلها في بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله[2].

٦ـ إسناد الفعل المعتل الآخر إلى ضمائر الرفع المتصلة :

فإذا أسندت غزا، ورمى إلى ضمائر الرفع المتصلة زالت الحركة، وصار إلى السكون وعاد كلٌّ من الواو والياء إلى أصله، فتقول: عزوْتُ ورميْتُ وغزَوْنَ، ورميْنَ؛ لزوال أحد وصفي علة قلبها وهو تحركها؛ وذلك أن ما قبل الضمير لا يكون إلا ساكنًا، فلما كان القلب لتحركها وانفتاح ما قبلها معًا، ثم زال أحد السببين صحت الواو والياء[3].

٧ـ بناء الكلمة على تاء التأنيث أو علامة التثنية :

فالواو والياء إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائدة، قلبتا همزة، نحو عطاء من عَطَوْتُ، وقضاء من قَضَيْتُ، وكساء من كَسَوْتُ، وسقاء من سَقَيْتُ، فإن بُنِيَت الكلمة على التاء، فلا تبدل الواو والياء همزة، بل تبقى على ما كانت عليه في الأصل، فتقول فيما أصله الواو: شَقَاوة وإِتاوة ونَقاوة، وإِداوة[4]، وهَراوة، وعَلاوة. وفيما أصله الياء: نِهاية، وبِداية، ورِواية، وما أشبه ذلك، فلا تعل فيه الواو والياء؛ وذلك أن تاء

(١) سورة الإخلاص آية : (٣).

(٢) ينظر : شرح الملوكي في التصريف ، ص ٣٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢٦/٥.

(٣) ينظر : المقتصد في شرح التكملة ١٤٩٧/٢ والعُمُد في التصريف لعبد القاهر الجرجاني، ص ١٢٢.

(٤) الإداوة: مِطْهَرَةٌ للماء والجمع : أَداوَى . العين ٩٥/٨(أ د و).

التأنيث لما بُنِيَت عليها الكلمة اعتدوا بها وصار ما قبلها بسببها في حكم ما ليس بطرف.

قال سيبويه في تعليل التصحيح : (قويت حيث لم تكن حرف إعراب كما قويت الواو في قمحدوة) [1].

يعني أنها إنما أعلت لما وقعت طرفا، والطرف أضعف مما ليس بطرف، ولذلك يلحقه من الإعلال ما لا يلحق غير الطرف، فلما وقع الإعراب على التاء قويت الواو والياء، فلم يدخلها الإعلال حين تحصنت بالتاء، كما تحصن قَمَحْدُوَة وقَلَنْسُوَة وعَرْقُوَة ونحوها بالتاء فلم تعل (اللام)؛ إذ القاعدة : أن الواو المتطرفة في الاسم لا تثبت بعد الضمة حرف إعراب، بل تقلب الضمة كسرة، والواو ياء، فإذا وقع بعدها التاء صحت ولم تعل[2].

(١) الكتاب ٣٨٧/٤.

(٢) ينظر : المقاصد الشافية ٢٤/٩، ٢٥.

الفصل الأول

مظاهر زوال موجِب الإعلال والإبدال

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : مظاهر زوال موجِب الإعلال.

المبحث الثاني : مظاهر زوال موجِب الإبدال.

المبحث الأول

مظاهر زوال موجِب الإعلال [١]

الإعلال :

تغيير حرْفِ العلَّةِ بقَصدِ التَّخفيفِ بالقلب، أو التسكين، أو الحذف، وأحرفه ثلاثة وهي الألف والواو والياء، وزاد ابن السراج[٢]عليها الهمزة، فتكون أحرفه أربعة وتتجلى مظاهر زوال موجِبه في: الإعلال بالقلب، والإعلال بالحذف، وأما الإعلال بالنقل والتسكين، فلم أقف على ما يزول به.

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : زوال موجِب الإعلال بالقلب .

المطلب الثاني : زوال موجِب الإعلال بالحذف.

(١) اقتصرت في هذا المبحث على المواضع التي زال منها موجب الإعلال، ولم أتحدث عن غيرها من المواضع التي بقي فيها هذا الموجِب .

(٢) ينظر : الأصول في النحو ٣/٣١١، والبديع في علم العربية ٢/٥٧٢.

المطلب الأول

زوال موجِب الإعلال بالقلب .

الإعلال بالقلب هو : قلب حرف العلّة إلى حرف علة آخر للتّخفيف، نحو: قالَ، باعَ فالألفُ مقلوبةٌ من واوٍ وياء؛ إذْ أصلهما: قَوَلَ، وبَيَعَ، وتتجلى مظاهر زوال موجِبه في الآتي :

أولا : زوال موجِب قلب أحرف العلة همزة :

تقلب الواو والياء همزة في مواضع منها :

الموضع الأول : إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائدة، سواء أكان هذا التطرف حقيقة ككِساء، ورِداء، أصلهما: كِسَاو ورِدَاي، تطرفت الواو والياء بعد ألف زائدة، فقلبتا همزة، أم حكميًّا كَسَقَّاءة، وبنَّاءة، والأصل سقّاية، وبنَّاية، وسقَّاءين وبنَّاءين، تطرفت الياء بعد ألف زائدة فقلبت همزة .

ويزول موجب الإعلال في هذا الموضع ببناء الاسم على التاء أو على علامة التثنية.

فإن بنيت الاسم على التاء فإن حرف العلة لا يبدل منه إذ ذاك همزة، نحو عَلاوة ونِهاية وإداوة؛ فالكلمة هنا مبنية على التاء، ولا يجوز حذف هذه التاء، فتقول : عِلاء، ونِهاء، وإداء؛ وذلك أن بناء الكلمة على التاء يخرج حرف العلة من التطرف الذي أوجب قلبه همزة، وبزواله لا ينقلب، وإن وقع بعد ألف زائدة؛ لأن التاء أصبحت لازمة، فيزول موجب قلب حرف العلة همزة[1].

قال المبرد:"واعلم أن اللام كانت ياءً أو واوًا وقبلها ألف زائدة،وهي طرف أنها تنقلب همزة للفتحة والألف اللتين قبلها،وذلك قولك هذا سقاء يا فتى وغزاء فاعلم

(١) ينظر: المقتضب ١/١٨٩، ١٩٠، والممتع ص ٣٤٨.

فإذا لم يكن منتهى الكلمة لم تنقلب وذلك قولك: شقاوة وعباية، فأما من قال: عظاءة وعباءة فإنما بناه أولا على التذكير ثم أدخل التأنيث بعد أن فرغ من البناء فأنثه على تذكيره فعلى هذا تقول: صَلاءة وامرأة سَقاءة وحذاءة، ولو بنيتها على التأنيث على غير مذكر لقلت : سقاية وحذاوة، فاعلم كما تقول : شقاوة ونهاية "[1].

ومثال ما بني على التثنية قول العرب : "عَقَلْتُه بثَِنَايَينِ"، فلما بُني على التثنية صححوا الياء كما صححوها قبل التأنيث نحو : عَبَاية.

قال أبو حيان : "وأما الثَّنَايَان: فهما طرفا العقال، وقالت العرب: "عَقَلْتُه بِثِنايَينِ"، وقياسه أن يقال: بثناوين، أو بثناءين؛ لأن بعد الألف الزائد حرف علة، فلو كان أفرد فقيل: "ثناء" كان يكون أبدل همزة، وتكون همزة بدلًا من أصل، فيجيء فيها الوجهان من الإبدال والإقرار، لكنه بنيت الكلمة على التثنية، فبقي كالمبني على هاء التأنيث كسقاية"[2].

ويزول موجب الإعلال في هذا الموضع ـ أيضا ـ بالتصغير .

فإذا صغرت نحو عطاء تقول: عُطَيٌّ، ترد الهمزة إلى الواو، وأصله: عُطَيِّو؛ قلبت الواو التي هي بدل عن الهمزة ياء، فاجتمعت ثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، والثانية الياء المبدلة من ألف عطاء؛ لأنها كألف كتاب وقد وجبَ قلبُها ياء، والثالثة الياء التي هي اللام، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الياء الأخيرة نسيًا، وكذلك تقول في قضاء: قُضَيّ، وفي كِساء": كُسَيّ[3].

قال السيرافي :" وتقول في تصغير موقن وموسر: "مُيَيْقن" و"مُيَيْسِر"؛ لأنه من أيقن وأيسر، وجعلت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها. فلما حركت عادت إلى

(١) المقتضب ١/١٨٩، ١٩٠.

(٢) التذييل والتكميل ٢/٢٩، ٣٠.

(٣) ينظر : شرح الشافية للرضي١/٢١١، ٣٤٠.

الياء، ألا تراهم قالوا في الجمع: مياسير. ومن ذلك – أيضا – : (عطاء) و(قضاء) و(رشاء)، وكل ما كانت الهمزة فيه طرفًا في موضع لام الفعل وقبلها ألف والهمزة منقلبة من ياء أو واو، وإذا صغرت أبطلت الهمز ورددتها إلى الأصل؛ لأن الهمزة إنما انقلبت من الياء والواو لتطرفهما بعد ألف، فإذا صغرنا فقد بطلت الألف، تقول في تصغيره : (عطيّ)، و(قضيّ)، و(رشيّ) فتحذف الياء الأخيرة ولا همزة فيه، ألا ترى أنك تقول في الجمع: (أعطية) و (أقضية) و(أرشية)"[1].

وتشارك الألفُ الواوَ والياءَ في ذلك الموضع، فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة كـ "حَمراءَ"، و"بَيضاءَ"، و"صَحْراءَ"، فهذه الهمزةُ بدلٌ من ألف التأنيث، كالتي في "حُبْلَى"، و"سَكْرَى"، وقعتْ بعد ألف زائدة للمدّ، والأصلُ: "حَمْرى"، و"بَيضى"، و"صَحْرى" بالقصر، وزادوا قبلها ألفًا أخرى للمدّ، توسّعًا في اللغة، وتكثيرًا لأبنية التأنيث؛ ليصير له بناءان: ممدودٌ، ومقصورٌ، فالتقى في آخر الكلمة ساكنان، وهما الألفان: ألفُ التأنيث وهي الأخيرة وألفُ المدّ وهي الأولى، فقلبت الأخيرة همزة فقيل: "حَمراءَ"، و"بَيضاءَ" و"صَحْراءَ"[2].

ويزول موجب قلب الهمزة من الألف في هذا الموضع بالجمع .

فتقول في جمع صحراء : صَحَارى، فزالت الهمزة وعاد حرف اللين إلى أصله؛ لزوال الألف الموجبة لقلبه همزة؛ لأن الألف الموجبة لقلبه همزة حذفت في الجمع وتقول في جمعه ـ أيضًا ـ: صَحَارِيّ بقلب الألف الأولى من صحراء ياءً، ثم عادت الألف الثانية التي انقلبت همزة؛ لزوال مُوجب القلب في الجمع، وهو الألف التي قبلها، ثم انقلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها، ثم أدغمت الياء الأولى فيها. [3]

الموضع الثاني : أن تقع الواو والياء ثاني حرفي لين بينهما ألف مفاعل سواء

---

(١) شرح الكتاب ٤/١٩٩، ٤٠٠.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٤٩، ٣٥٠.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٠٥.

أكان الليِّنان واوين أم ياءين، أم واوًا وياء، فإنك تقلب الحرف الذي بعد الألف همزة؛ لاستثقالهم حرفي علّة بينهما ألف مع قرب الأخير من الطرف فقلب همزة تشبيها بقائل.

فمثال الواوين: أوائل؛ إذ أصله أواول، فلما اكتنفت الألفَ الواوان، وقربت الأخيرة من الطرف، قلبت الواو الثانية همزة . ومثال الياءين : نيائف جمع نيّف، ومثاله بين ياء وواو: سَيَائِد، وأصله: سَيَاوِدُ. ، ومثاله بين واو وياء: "صَوَائِد" جمع "صَائدة [1].

ويزول موجب إبدال الهمزة من الواو والياء في هذا الموضع ببعد الواو والياء عن الطرف كأن يفصل بينهما وبينه ياءٌ، نحوَ :"طَواوِيسَ"، و"تَواوِيسَ"؛ فهذا لا يبدل فيه حرف اللين همزة لبعده من الطرف؛ لأنّ الموجب للقلب الثقلُ مع القرب من الطرف، فلمّا فُقد أحدُ وصفَيِ العلّة، وهو مجاورَةُ الطرف، لم يثبت الحكمُ، فقوي بذلك عن أن يعتل؛ لأن حرف العلة يقوى ببعده عن موضع التغيير، وأمّا قوله :

وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ [2]

(١) ينظر : الكناش في النحو والتصريف ٢/٢٨٠، وتوضيح المقاصد ٣/١٥٧٠.

(٢) من الرجز، لجندل الطهوي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٦٥، وللعجاج في الخصائص ٣/٣٢٩، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الممتع ص ٢٢٥، وشرح الشافية للرضي ٣/١٣١.

اللغة: العواور: جمع عوّار، وهو القَذى في العين. يقال: بعينه عُوَّارٌ، أي قذًى . ينظر : الصحاح (ع و ر) ٢/٧٦١.

فإنّ الواو لم تهمز، وإن جاورت الطرفَ في اللفظ، وذلك من قبل أنها في الحكم والتقدير متباعدة؛ لأنّ ثمّ ياءً مقدّرةً فاصلة بينها وبين الطرف، والتقديرُ: "عَواوِير" كـ"طَواوِيس"(١)، فعاملـه معاملـة ما فيه الياء؛ لأن الشيء إذا ترك للضرورة فكأنه غير متروك(٢).

الموضع الثالث : تبدل الهمزة من الياء والواو ـ أيضًا ـ إذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل أعلت في فعله، نحو: قائل، وبائع، وأصلهما قاوِل وبايِع، ولكن أعلّوا اسم الفاعل هنا حملا على فعله، فكما قالوا: قال وباع، فقلبوا العين ألفا قالوا: قائل وبائع، فقلبوا عين اسم الفاعل همزة(٣).

ويزول موجب إبدال الهمزة من الواو والياء في هذا الموضع بالتصغير .

فأبو عمر الجَرميّ (٤) يقول في تصغيره : "قُوَيِّلٌ"، و"بُوَيِّعٌ" من غير همز؛ لأنّ الهمزة في "قائل"، و"بائع" إنّما كانت لاعتلال العين بوقوعها بعد ألف زائدة، وكانت مجاورةً للطرف، فهمزوها على حدّ الهمز في "عَطاء"، و"كِساء"، فإذا صغّرت، زالت الألف، فعادت الهمزة إلى أصلها من الواو والياء على حدّ عَوْدها في "مُتعِدٍ"، و"مُتَّزِنٍ"(٥).

وسيبويه(٦) إذا صغّر شيئا من ذلك يقول : "قُوَيْئِلٌ"، و"بُوَيْئِعٌ" بالهمز، فيقر الهمزة ولا يحذفها وإن كانت الألف التي أوجبت الهمزة قد زالت، فلم يُبَالِ بزوال العلة في

(١) ينظر : التبصرة والتذكرة لأبي علي الصيمري ٨٩٩/٢، وشرح المفصل للخوارزمي ٤١٠/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦٨/٥.

(٢) ينظر : شرح المفصل للخوارزمي ٤١٠/٤.

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل ٢١١/٤.

(٤) ينظر مذهبه في : شرح السيرافي ٢٠٤/٤، وشرح الكافية الشافية ١٩٠٩/٤.

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤١١/٣.

(٦) ينظر : الكتاب ٤٦٣/٣.

التصغير ويحتج في لزوم الهمزة بأنها قوية لكونها عينًا والعين أقوى من اللام، وأيضًا أنك إذا كسرت هذا الاسم للجمع ثبتت فيه الهمزة، تقول: قوائم، وبوائع، وقوائل، فكذلك تثبت في التصغير فسيبويه اعتمد على قوّة الهمزة هنا وثبوتها في التكسير(١).

قال سيبويه :" باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها، وتلزمها، وذلك إذا كانت أبدالاً من الواوات والياءات التي هي عيناتٌ، فمن ذلك قائلٌ وقائمٌ وبائعٌ، تقول: قويئمٌ وبويئعٌ. فليست هذه العينات بمنزلة التي هن لامات، لو كانت مثلهن لما أبدلوا؛ لأنهم لا يبدلون من تلك (اللامات) إذا لم تكن منتهى الاسم وآخره. ألا تراهم يقولون: شقاوةٌ وغباوةٌ، فهذه الهمزة بمنزلة همزة ثائرٍ وشاءٍ من شأوت. ألا ترى أنك إذا كسرت هذا الاسم للجمع ثبتت فيه الهمزة، تقول: قوائم وبوائع وقوائل. وكذلك تثبت في التصغير"(٢).

ثانيا : زوال موجِب قلب أحرف العلة بعضها إلى بعض .

أ. زوال موجب قلب الألف:

تبدل الألف من الواو والياء والهمزة .

فتبدل من الواو والياء إذا تحركتا بحركة لازمة غير منقولة(٣)، وانفتح ما قبلهما، ولم يلزم من القلب لبس(٤)، ولم يكونا في معنى ما يكتنفه ساكن(١)، فإذا

(١) ينظر : الكتاب ٤٦٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١٠/٣، ٤١١.

(٢) ينظر : الكتاب ٤٦٢/٣، ٤٦٣.

(٣) فلا تقلب الياء ألفا وإن تحركت وانفتح ما قبلها في "جَيَل "؛ لأنّ حركتها غير لازمة لأنّها منقولة إليها من الهمزة المفتوحة؛ لأنّ أصله جَيْأَل.

(٤) فصحَّت في النّزوان والغليان والهذيان ؛ لأنها لو قلبت في ذلك ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قبلها لاجتمع ألفان ووجب حذف إحداهما، فيصير اللفظ إلى نزان وغلان على وزن فعال، فيلتبس بناء فعلان بفعال.

اجتمع في الواو والياء هذه القيود وجب قلبها ألفا، نحو : "قال"، و"باع"، وأصله: "قَوَلَ"، و"بَيَعَ"، فقلبوا الواو والياء ألفًا لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، وكذلك "طالَ"، و"هابَ"، و"خافَ"، والأصلُ: "طَوُلَ"، و"هَيِبَ"، و"خَوِفَ"، فأُبدلتا ألفَيْن، وكذلك "دَعَا" و"رَمَى" أصلُهما "دَعَوَ" و"رَمَيَ.

والعلّةُ في هذا القلب اجتماعُ الأشباه والأمثال، وذلك أنّ الواو تُعَدُّ بضمّتَيْن، وكذلك الياء تُعَدُّ بكسرتَيْن، وهي في نفسها متحرّكة وقبلها فتحةٌ، فاجتمع أربعةُ أمثال، واجتماعُ الأمثال مكروهٌ، فهربوا إلى الألف؛ لأنّه حرفٌ يُؤْمَن معه الحركةُ، وسوّغ ذلك انفتاحُ ما قبلها؛ إذ الفتحةُ بعضُ الألف (٢).

وتبدل من الهمزة إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة سواء كانت الكلمة اسمًا أو فعلا فمثال اجتماع الهمزتين في أوّل الفعل قولهم: "آمَنَ" أصله "أامَنَ"، ومثال اجتماعهما في الاسم قولهم : "آدمُ"، و"آخَرُ"، و"آزَرُ" أصله: "أَأْدَمُ" و"أَأْخَرُ" و"أَأْزَرُ"، إلاّ أنّه لمّا كانت الهمزة وحدها تُسْتَثْقَل؛ لبعدِ مخرجها؛ إذ كانت نَبْرَةً في الصدر تخرج باجتهادٍ، فثقُل عليهم إخراجُها؛ ولذلك مال أهلُ الحجاز إلى تخفيفها، وإذا كان ذلك في الهمزة الواحدة، فإذا اجتمع همزتان، ازداد الثقلُ، ووجب التخفيفُ، فإذا كانتا في كلمة واحدة، كان الثقل أبلغَ، ووجب إبدالُ الثانية إلى حرف لين، وإنّما تقلب على حركة ما قبلها، فلمّا سكنت وقبلها فتحة قلبت ألفًا، فقالوا: "آدَمُ" و"آخَرُ" و"آزَرُ" (٣).

ويزول موجب إبدال الألف من الواو والياء بالتصغير والجمع.

---

(١) فصحت في اجتوروا واعتونوا؛ لأنّه في معنى تجاوروا وتعاونوا فلا تقلب الواو هنا ألفا لأنّ ما قبلها ساكن وهو الألف. ينظر شروط إبدال الألف من الواو والياء في : شرح الملوكي في التصريف ص٢٢٠، ٢٢١ والكناش في النحو والتصريف ٢/٢٢٥، ٢٦٦.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٦٢، والكناش في النحو والتصريف ٢/٢٢٥، ٢٢٦.

(٣) ينظر : شرح التصريف للثمانيني، ص ٣٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٧٩.

فإذا صغرت شيئا من ذلك كـ"باب" و"ناب" ونحوهما رجعته إلى الأصل الذي أبدل منه؛ وذلك أن ياء التصغير تقع بعده ساكنة، فلا يجوز أن تسكنه، فتجمع بين ساكنين، فإذا حركته عاد إلى أصله، فما كانت الألف فيه منقلبة عن واو، يُرد إلى الواو، تقول في "باب": "بُوَيْبٌ"، وفي "مالٍ": "مُوَيْلٌ"، وفي "غارٍ": "غُوَيْرٌ"، وما كان من الياء يُرد إلى الياء، كقولك في "ناب": "نُيَيْبٌ"، وفي رجلٍ اسمُه "غَابَ": "غُيَيْبٌ".

وإنما رُدَّ ذلك كله إلى أصله؛ لذهاب الموجِب للقلب ؛ وهو تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما، والتصغير يزيل هذا الفتح، فإذا صغّرت بابًا ونابًا ضممتَ أوله، وإذا ضممتَ أوله زالت علة قلب عينه ألفًا، وهي تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما، ولم يمكن بقاء الألف في التصغير فردّت إلى أصلها؛ لزوال القلب بزوال موجِبه [(١)].

يقول الرضي : " فمما اتفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانية لتحركها وانفتاح ما قبلها، تقول في باب وناب: بُوَيْب ونُيَيْبٌ؛ لزوال فتحة ما قبلهما ... وكذا تقول: إن الألف في فتًى ترد إلى أصلها لزوال فتحة ما قبلها، وكذا في العصا ترد إلى الواو، لكنها تقلب ياء لعروض علة قلبها في التصغير ياء" [(٢)].

وإذا جمعت شيئا من ذلك كـ"باب" و"ناب" رددت فيه الحرف الأصل؛ لزوال موجب قلبها ألفًا هو تحركها وانفتاح ما قبلها، فتقول في تكسير "باب" و"ناب": "أَبواب" و"أَنياب"، فعادت الواو والياء إلى أصلهما؛ لزوال موجب القلب بالجمع .

قال سيبويه : "باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه إن كانت بدلاً من واو ثم

---

(١) ينظر : المقتضب ٢٨٠/٢ ، وشرح السيرافي ٢٠٢/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١٠/٣، وشرح الشافية لركن الدين الاستراباذي ٣٢٩/١، والمقاصد الشافية ٣٥٠/٧.

(٢) شرح الشافية ٢٠٩/١، ٢١٠.

حقَّرته رددت الواو. وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء، كما أنَّك لو كسَّرته رددت الواو إن كانت عينه واوًا، والياء إن كانت عينه ياء، وذلك قولك في بابٍ : بويبٌ كما تقول: أبوابٌ ، ونابٍ نييبٌ، كما تقول: أنياب وأنيبٌ ، فإن حقَّرت ناب الإبل فكذلك، لأنَّك تقول: أنيابٌ "(١).

ويزول موجب إبدال الألف من الواو والياء ـ أيضًا ـ بإسناد الفعل إلى الضمير.

فـ "غزا" و"رمى"، ونحوهما إذا أسندتهما إلى ضمير غائبين رددتَ الألف إلى أصلها، فتقول: غَزَوَا ورَمَيَا، ولم تحذف لالتقاء الساكنين (الألف المنقلبة عن لام الفعل وألف الاثنين)؛ لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد؛ لأنك لو ألحقت ألف غزا وألف رمى ألف التثنية لزم الحذف؛ لالتقاء الساكنين، فيصير اللفظ بهما: غزا ورمى فتلتبس التثنية بالواحد فلما كان كذلك لم يحذف، ورُدَّت الألف إلى أصلها من الواو والياء؛ لئلا يلتبس الاثنان بالواحد.

وإذا أُسندا إلى ضمير غائبات رُدَّتِ الألف إلى أصلها، ولم تعتل، فتقول: غَزَوْنَ ورَمَيْنَ؛ لأن الموجب لقلبها ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها قد زال؛ لأنَّ ما قبل نون جماعة المؤنَّث ساكنٌ أبدًا(٢).

وإذا أسندت "غزا" و"رمى" ونحوهما إلى ضمير متكلِّم أو مخاطَب، رددتَ الألف إلى أصلها من الياء أو الواو، فتقول: رَمَيتُ وغَزَوتَ، ورَمَيتُما وغَزَوتُما، ورَمَيتُم وغَزَوتُم، وَرَمَيْتُنَّ وغَزَوتُنَّ ورَمَينا وغَزَونا؛ لأن الموجب لقلبها ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها قد زال؛ لأنَّ ما قبل ضمير المتكلِّم أو المخاطَب لا يكون إلا ساكنا، فزال أحد وصفي العلة، فزال الإعلال بزواله(٣).

---

(١) الكتاب ٣/٤٦١ ، ٤٦٢.

(٢) ينظر : المقتضب ٢/١٩٣، ٣/٤٠.

(٣) ينظر : الممتع، ص ٣٣٨، والمبدع في التصريف لأبي حيان، ص ١٩٩.

قال سيبويه : "وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحةٌ اعتلت وقلبت ألفاً كما اعتلت وقبلها الضم والكسر، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل؛ إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة، فإذا اعتلت قلبت ألفاً، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو حيث اعتلت مما بعدها. وذلك قولك: رمى ويرمى، وغزا ويغزى، ومرمىً ومغزىً.

وأما قولهم: غزوت ورميت، وغزون ورمين، فإنما جئن على الأصل؛ لأنه موضعٌ لا تحرك فيه اللام، وإنما أصلها في هذا الموضع السكون، وإنما تقلب ألفاً إذا كانت متحركة في الأصل، كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة، والواو وقبلها الضمة، وأصلها التحرك "[1].

ويزول موجب إبدال الألف من الهمزة بالتصغير والجمع كذلك، لكنَّ الألفَ لا ترد إلى أصلها من الهمزة، بل تبدل واوًا؛ إذ عرَضَ لها سببٌ آخر موجب للقلب، وهو وقوعها مفتوحة إثر ضم، فتقولُ في تصغير "آدَم" و"آخَر" و"آزَر": "أُوَيْدِم" و"أُوَيْخِر" و"أُوَيْزِر" ، فأبدلت الهمزة الثانية في الجميع واوًا، والأصل: "أُأَيْدِم" و"أُأَيْخِر" و"أُأَيْزِر"، فكره اجتماع همزتين، فقلبت الهمزة الثانية واوا؛ لمناسبة الواو الضمة التي قبلها.

وإذا جمعت قلت : "أوادِمُ" و"أوَاخِرُ" و"أوَازِرُ" والأصل : "أُأَادِم" و"أُأَاخِر" و"أُأَازِر"، فكره اجتماع همزتين، فقلبت الهمزة الثانية واوا. فالواو بدل من الهمزة؛ لأن المقتضي لإبدالها ألفا قد زال بالتصغير والجمع[2].

ولو جمعته على فُعْل أو فُعْلان لقلت: أُدْم وأُدْمان، فرجعت الهمزة لزوال الأولى

(١) الكتاب ٣٨٣/٤.

(٢) ينظر : الممتع، ص ٢٤٣، وشرح التصريف للثمانيني، ص ٣٠١، وشرح الشافية لركن الدين الاستراباذي ٧٠٩/٢.

الموجبة للقلب، كما رجعت الواو في موازين لما زالت الكسرة[١].

ب. زوال موجب قلب الواو :

تبدل الواو من الياء : فاءً إذا انضم ما قبلها وكانت ساكنة، نحو: مُوقِنٍ ومُوسِرٍ والأَصلُ: مُيْقِنٌ ومُيْسِرٌ فأبدلتْ واوًا مِنْ أَجلِ الضمةِ، وهذا مطّرد في كلّ ياء مفردة ساكنة قبلها ضمّة [٢].

ويزول موجب قلب الياء واوًا في هذا الموضع بالجمع والتصغير .

تقول في الجمع : "مَياقِنُ" و"مَياسِرُ"؛ لأن موجب الإبدال قد زال حالة الجمع، فتصحُّ الياء؛ لأنّها لما تحرّكت سلمت من القلب؛ لأنها قويت بالحركة.

وتقول في التصغير "مُيَيْقِنٌ" و"مُيَيْسِرٌ"؛ وذلك أن الواو تحركت في التصغير؛ فلما حركت سلمت من القلب، فعادت إلى الياء؛ لأن أصلها الياء؛ لأنه من "اليَقِينِ" و"اليُسر"؛ وإنما قُلبت واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فلما أزال التصغير موجبَ إبدالها واوًا عادت إلى الأصل[٣].

وقيل: ولا يجوز غير ذلك؛ لأن الياء لم تقلب واوًا إلا لضعفها بالسكون، والسكون بالتصغير قد زال، فيزول بلا بدٍّ القلب، فترجع إلى الأصل[٤].

قال سيبويه :" وممَّا يحذف منه البدل ويرد الذي من نفس الحرف: موقنٌ وموسرٌ، وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة، فإذا تحرَّكت ذهب ما استثقلوا، وذلك "مُيَيْقِنٌ" و"مُيَيْسِرٌ". وليس البدل

(١) ينظر : المقاصد الشافية ٩٣/٩.

(٢) ينظر : الأصول في النحو ٢٦٦/٣، والبديع في علم العربية ٥٢٨/٢.

(٣) ينظر : شرح السيرافي ١٩٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠٩/٣، والمقاصد الشافية ٣٦٢/٧.

(٤) المقاصد الشافية ٣٤٩/٧.

ههنا لازماً كما لم يكن ذلك في ميزانٍ، ألا ترى أنك تقول: مياسير" [١].

وقال المبرد:" ومثل ذلك في الياء موسر وموقن لا يكون في التحقير إلا بالياء؛ لأن الواو إنما جاءت بها الضمة؛ لأنها من أيقنت وأيسرت، وكذلك مياسير ومياقين، فإن حقرت قلت : "مُيَيْقِنٌ" و"مُيَيْسِرٌ"، تردها الحركة إلى أصلها"[٢].

وتقول في تصغير "موقظ" "مُيَيْقِظ"؛ لأن "موقظ" أصله ميقظ أبدلت ياؤه واوًا لسكونها إثر ضمة، فإذا صغر حركت الياء التي هي الثاني، فزال موجب قلب الياء واوًا، وهو سكون الياء؛ لصيرورة الياء متحركة حينئذ، فترد الواو إلى الياء، فتقول في تصغيره : مُيَيْقِظ[٣].

قال الرضي :" إذا صغّر ما البدل فيه غير لازم، نحو باب وناب، مما قلبت عينه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ونحو: ميزان مما قلبت فاء فعله "التي هي" الواو ياء لكسرة ما قبلها، ونحو "مُوقِظ" مما قلبت فاء فعله التي هي الياء واوا؛ لضمة ما قبلها، يرد إلى أصله لذهاب المقتضي للقلب؛ لأنك إذا صغّرت بابا ونابا ضممت أوله، وإذا ضممت أوله زالت علة قلب عينه ألفا، وهي تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما ، فترد الألف إلى أصلها فتقول: بُوَيْب ونُيَيْب... .

(١) الكتاب ٣/٤٥٩.

(٢) المقتضب ٢/٢٨٢.

(٣) ينظر : شرح الشافية لركن الدين الاستراباذي ١/٣٣٠.

وإذا صغرت مُوقِظا حركت الياء التي هي الثاني فزال موجب قلب الياء واوا وهو سكون الياء لصيرورة الياء متحركة حينئذ فترد الواو إلى الياء، فتقول في مِيزان ومُوْقِظ: مُوَيْزِين ومُيَيْقِظ"[١].

ج. **زوال موجب قلب الياء** :

تبدل الياء من الألف والواو والهمزة.

فتبدل من الألف إذا وقعت الألف في موضع ينكسر ما قبلها قلبت ياء لاستحالة بقائها بعد الكسرة فتقلب إلى ما يجانس الكسرة نحو "قِرْطَاسٍ" إذْا صغرتَ أَو جمعتَ قلتَ : قَراطيسُ وقُرَيطيسٌ، وكذلك إذا كان قبل الألف ياء فتقلب الألف ياء وتدغم كما في تصغير حمار فتقول: حميّر[٢].

وتبدل من الواو في مواضع منها [٣] :

الموضع الأول : إذا وقعت الواو فاءً ساكنةً إثر كسر، نحو : ميزان وميقات وميعاد، وأصله: "مِوْزانٌ" و"مِوْقاتٌ" و"مِوْعادٌ"؛ لأنّه "مِفْعَالٌ" من الوزن، والوقت والوعد، فلمّا سكنت الواو وقبلها كسرة غلبت عليها الكسرة فجذبتها إلى جنسها وهو الياء؛ لأنّ الحرف إذا سكن ضعف ومات بسكونه، فغلبت عليه الكسرة[٤].

ويزول موجب إبدال الياء من الواو في هذا الموضع بالجمع والتصغير .

فإذا جمعت قلت : مَوَازِين ومواقيت ومواعيد؛ لأنهم إنما أبدلوا الواو ياء في الواحد من أجل الكسرة، فقالوا: ميزانٌ وميقاتٌ وميعادٌ، فلما انفتحت الميم في الجمع رجعت الواو فقالوا: مَوَازِين ومواقيت ومواعيد؛ لأن موجب الإعلال في هذه الأشياء قد زال حالة الجمع فيرجع الأصل بلا بدٍّ.

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣٢٩/١، ٣٣٠.

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٣١٢/٢، والكناش في النحو والتصريف ٢٢٨/٢.

(٣) اقتصرت في إبدال الياء من الواو على المواضع التي زال منها موجب الإعلال .

(٤) ينظر : شرح التصريف للثمانيني ص ٣١٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القوس ١٣٤٨/٢.

قال المبرد: "والياءُ تكون بدلا من الواو إذا انْكَسَرَ ما قبلها وهِي ساكنة، وذَلكَ قَولك : ميزَان وميعاد وميقات؛ لأَنَّه من وزنت ووعدت ومن الْوَقْت، فإن زالت الكسرة أَو تحرّكت رجعت إِلى أَصلها، وذلك قولك: موازِين ومواعيد ومواقيت"(١).

وقال أبو حيان : "وإذا ماثل الجمع (مفاعل) أو (مفاعيل)، وانقلبت في مفرده الواو ياء لكسرة الميم نحو: ميزان، فإنها تصير واوًا في الجمع، تقول: موازين؛ لزوال موجب قلب الواو ياء"(٢).

وتقول في التصغير: مُوَيْزِينٌ، ومُوَيْعِيدٌ، ومُوَيْقِيتٌ، فتحركت الواو وزالت الكسرة عن الحرف الذي قبلها؛ وذلك لأنك لمّا صغّرت ضُمَّت الميم، وتحركت الواو بالفتح، فزال موجب قلبها ياءً، وهو سكونها وكسر ما قبلها؛ لصيرورة الواو متحركة والميم مضمومة حينئذ فترد الياء إلى الواو؛ لقوتها بالحركة وزوال الكسر(٣).

قال سيبويه :" باب تحقير كل حرف كان فيه بدلٌ ، فإنك تحذف ذلك البدل وترد الذي هو من أصل الحرف، إذا حقرته، كما تفعل ذلك إذا كسَّرته للجمع. فمن ذلك ميزانٌ وميقاتٌ وميعادٌ، تقول: مويزينٌ، ومويعيدٌ، ومويقيتٌ، وإنما أبدلوا الياء؛ لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلمَّا ذهب ما يستثقلون ردَّ الحرف إلى أصله. وكذلك فعلوا حين كسَّروا للجمع قالوا: موازين ومواعيد ومواقيت ومثل ذلك قيلٌ ونحوه، تقول: قويلٌ كما قلت: أقوالٌ. وإنَّما أبدلوا لما ذكرت لك" (٤).

(١) المقتضب ٦٢/١.

(٢) ارتشاف الضرب ٤٦٥/١ (بتصرف).

(٣) ينظر : الأصول في النحو ٣٨٠/٣ ، والمقاصد الشافية ٣٦٢/٧

(٤) الكتاب ٤٥٧/٣ ، ٤٥٨.

وكذلك يزول موجب قلبها في هذا الموضع لو فقد انكسار ما قبلها، كقولك: موزون أو فقد سكونها كقولك: طِوَال فإنّ الواو تبقى في مثل ذلك سالمة على حالها لزوال موجب القلب[1].

الموضع الثاني : تبدل الياء من الواو . أيضا . إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، والسابقُ منهما ساكنٌ، فتقلب الواو ياءً، وتدغم في الياء.

وقد جاء هذا القلب في المصادر، وفي الأسماء التي ليست بمصادر، فمثاله في المصادر: "طَوَيْتُ الثّوبَ طَيًّا" والأصل "طَوْيًا"، و"لَوَيْتُ يدَهُ ليًّا"، والأصل: "لَوْيًا"، و"شَوَيْتُ اللحمَ شَيًّا" والأصل "شَوْيًا".

ومثاله في الأسماء التي ليست بمصادر قولهم: "سَيِّد" وهو "فَيْعِلٌ" من "ساد يَسُودُ" وأصله "سَيْوِدٌ"، وكذلك "مَيِّتٌ" أصله: "مَيْوِتٌ"؛ لأنّه من "ماتَ يمُوتُ"، وكذلك "جَيِّدٌ" الأصل: "جَيْوِدٌ" فقلبوا الواو في جمع هذا ياء وأدغموا الياء في الياء[2].

ويزول موجب إبدال الياء من الواو في هذا الموضع بالنسب والتصغير .

تقول في النسب إلى "طَيٍّ" و"لَيَّ": "طَوَوِيٌّ"، و"لَوَوِيّ"، فـ "طَيٌّ" مصدرُ "طَوَى يَطْوِي" و"لَيَّةٌ" مصدرُ "لَوَى يَلْوِي"، فالعينُ واوٌ، واللامُ ياءٌ، والأصل فيه "طَوْيٌ"، وَ"لَوْيَةٌ"، فلمّا اجتمعت الواو والياء، والسابقُ منهما ساكنٌ، قلبوا الواو ياءً، فإذا نسب إلى مثله وجب فكّ الإدغام، لئلا يجتمع أَربع ياءات في البناء الموضوع على الخفة، فيحرك العين بالفتح الذي هو أَخف الحركات، فترجع العين إلى أصلها، وهو الواو؛ لزوال سبب انقلابها ياء – وهو اجتماعهما مع سكون الأول – ثمّ انقلبت الياءُ التي هي لامٌ ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثمّ نسبوا إليها، وقلبوها واوًا على القاعدة، فقالوا: "طَوَوِيٌّ"، و"لَوَوِيّ"[3].

---

(١) ينظر : الكناش في النحو والتصريف ٢٢٩/٢.

(٢) ينظر : شرح التصريف للثمانيني ص ٤٧٦.

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٥٧/٣، وشرح الشافية للرضي ٤٩/٢ ، ٥٠.

قال العكبري:" فإن كان في آخر الاسم ياء مشددة قبلها حرف واحد، نحو "حيٍّ" فككت الإدغام، وقلبت الياء الثانية ألفًا، ثم واوا، فتقول: "حيوي"؛ وإنما فعلت ذلك لئلا يتوالى أربع ياءات. وتقول في "ليّ" و"طيّ": "لَوَويّ"و"طَوَوِيّ"، فأظهرت الواو التي هي عين لزوال الموجب لتغييرها"(١).

وتقول في تصغير(طيّ): طُوَى، وفي (شيّ): شُوَيّ، وفي (لَيّ) : لُوَيّ، ومثله طُوَيَّان في (طَيَّان) ورُوَيَّان في (ريَّان)، تردُّ ذلك كله إلى أصله الواو؛ لأن الواو إنما قلبت لاجتماعها مع الياء، وسبقها بالسكون، فلمَّا صغَّرت وقعت ياء التصغير بينهما فوجب رجوع الواو إلى أصلها؛ لزوال موجب الإعلال(٢).

قال سيبويه: "وإذا حقرت الطي قلت: طويٌّ، وإنَّما أبدلت الياء مكان الواو كراهية الواو الساكنة بعدها ياءٌ، ولو كسَّرت الطي على أفعلٍ أو أفعالٍ أظهرت الواو.

ومثل ذلك ريَّان وطيَّان تقول: رويَّان وطويَّان، لأنَّ الواو قد تحركت وذهب ما كانوا يستثقلون، كما ذهب ذلك في ميزان، وهذا البدل لا يلزم كما لا تلزم ياء ميزان، ألا تراهم حيث كسَّروا قالوا: رواءٌ وطواءٌ "(٣).

الموضع الثالث : تبدل الياء من الواو عينا إذا وقعت ساكنة إثر كسر، ومن ذلك: "رِيحٌ" فأصلها : "رِوْحٌ" "فِعْلٌ" من الرَّوْح فلمّا سكنت الواو، وقبلها كسرة انقلبت ياء.

ويزول موجب إبدال الياء من الواو في هذا الموضع بالتصغير والجمع.

فلو صغرت "رِيحًا"، لقلت: "رُوَيحَةٌ"؛ لأنّ أصلها: "رِوْحٌ"، وإنما قلبوا الواو ياءً؛ لسكونها وانكسارِ ما قبلها، فإذا صغّرتها عادت الياء إلى أصلها من الواو؛ لزوال موجب إبدالها، فلما زال موجب القلب وهو الكسر، ظهرت الواو، فقد تحرّكت الواو،

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٠/٢.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٣٤٨/٧.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٥٨، ٤٥٩.

وزالت الكسرة التي قبلها وكذلك تقول في الجمع : "أرواحٌ" بالواو؛ لزوال موجب قلبها ياءً [١].

وتبدل الياء ـ أيضا ـ من همزة مفاعل، كما في خطايا .

فأصل خطايا: خطايئ بياء مكسورة وهي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها، ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف، فصار: خطائئ بهمزتين، ثم أبدلت الثانية ياء لوقوعها متطرفة بعد همزة ، ثم فتحت الأولى تخفيفا، ثم قلبت الياء ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار خطاءا بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء فصار خطايا، بعد خمسة أعمال[٢].

والخليل يقدر غير هذا التقدير، ويقول: أصل خطايا: خطائئ بهمزتين، الأولى مبدلة من الياء الزائدة والثانية لام الكلمة ثم قدمت لام الكلمة على الهمزة الزائدة لتعود إلى أصلها وهي الياء، فصار (خطائي) ثم أبدل من الفتحة كسرة ثم بقية العمل فيه كالذي قبله[٣].

فإذا صغرته أعني خطايا حذفت الألف أعني ألف (فَعائِل) على قول سيبويه[٤]، وأدغمت ياء التصغير في ياء (فعائِل)، فتقول: خُطَيِّء ، فتحذفه وتردُّ الهمزة، وقلبت الألف التي انقلبت عن الياء التي انقلبت عن الهمزة همزة؛ لأن العلّة التي لها كانت قُلبت اللامُ التي هي همزة ألفًا قد زالت، أعني اجتماع الهمزتين، فلما زالت العلّة بطل المعلول، فرجعت اللام التي هي همزة لزوال الهمزة الأولى التي لها قلبت ياءً، فهذا تصغيره على قول سيبويه .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٩/٣.

(٢) ينظر : شرح الأشموني ٩٣/٤.

(٣) ينظر : شرح السيرافي ٢٨٩/٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٠٨/٢.

(٤) الكتاب ٤٧٣/٣.

وتصغيره على قول يونس[1] أيضًا موافق لذلك في اللفظ وإن كان مختلفًا في التقدير؛ لأن المحذوف على قوله الياء من (خَطايا)، فتقول أيضاً: خُطَيِّء كَحُمَيِّر. وفي كلا القولين ترجع الهمزة التي هي لام؛ لزوال علّة قلبها وهو اجتماع الهمزتين في كلا القولين [2].

(١) الكتاب ٣/٤٧٤.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٣/٣٣١، ٣٣٢.

المطلب الثاني

زوال موجِب الإعلال بالحذف.

من أقسام الإعـلال : الإعلال بالحذف، وهو : حذف الحرف بقصد التخفيف. وهو مطرد، وغير مطرد.

فالمطرد : ما كان لعلة تصريفية توجبه على سبيل الاطراد، كحذف الواو الكائنة فاءً في "يَصِف ويَعِد" ونحوهما؛ لاستثقالها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، وحذفها من المصدر الذي على فعله منه أيضا، وحذف همزة أفعل من المضارع والجاري عليه. ويسمى الحذف القياسي.

وغير المطرد : ما لم يكن له علة تصريفية توجبه، كحذف اللام من يد ودم، وهو حذف غير قياسي، ويسمى الحذف الاعتباطي، أو الحذف السماعي[1].

ويزول موجب الإعلال بالحذف في المواضع الآتية :

الموضع الأول: حذف الفاء من الفعل المضارع والأمر :

وذلك في كل فعل كـ"وعد" في كونه ثلاثيًّا، مفتوح العين، فاؤه واو، نحو: عِد، وزِن ويعد، ويزن.

فالفعل المضارع وفعل الأمر إذا كانا من الأفعال التي ماضيها من نحو: وعد حذفت فيهما الفاء وجوبا، وذلك نحو: "يَعِدُ وعِدْ"، و"يَزِنُ وَزِنْ "، والأصلُ: "يَوْعِدُ واوْعِد" و"يَوْزِنُ واوْزِنْ"، فحُذفت الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة استخفافًا؛ وذلك أن الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرةُ، فلمّا اجتمع هذا الثقلُ آثروا تخفيفَه بحذفِ شيء منه، ولم يجز حذفُ الياء؛ لأنّها حرفُ المضارعة، ولم

(١) ينظر : شرح الملوكي في التصريف ، ص ٣٣٣، وإيجاز التعريف في علم التصريف، ص ١٩١.

يجز حذفُ الكسرة؛ لأنّ بها يُعرَف وزن الكلمة، فلم يبق إلَّا الواوُ، فحُذفت.

وجعلوا سائر المضارع محمولا على "يَعِد"، فقالوا: "تَعِدُ" و"تَعِدُ" و"أعِدُ"، فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة؛ لئلا يختلف بناء المضارع، ويجري في تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف(١).

وذهب الفراء(٢) إلى أنَّ الواوَ حذفت فَرْقًا بين ما يتعدّى من هذا الباب، وبين ما لا يتعدّى فحذفت في المتعدي، وثبتت في اللازم، فالمتعدّي: "وَعَدَهُ يَعِدُه"، و"وَزَنَه يَزِنُه"، وما لا يتعدّى: "وَحِلَ يَوحَل"، و"وَجِلَ يَوْجَل". ونسب إلى الكوفيين(٣).

قال الفراء :" فأما الَّذِي يقع(٤) فالواو منه ساقطة مثل وَزَن يَزِنُ، والذي لا يقع تثبت واوه فِي "يفعل"، والمصادر تستوي فِي الواقع وغير الواقع، فلم يَجعلوا فِي مصدريهما فرقًا، إنَّما تكون الفروق فِي فعل يفعل"(٥).

ويزول موجب الحذف في هذا الموضع ببناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله.

فتقول: يُوعَد، ويُوزَن، ويُورَد، فتصح الواو ولا تحذف؛ وذلك لفقد العلة التي لأجلها حذفت في موضع الحذف، وهي وقوع الواو بين ياء وكسرة؛ وذلك أن ما قبل الواو في بناء ما لم يُسَمَّ فاعله يضم والضمة تجانس الواو، وما بعدها يفتح، فتزول الكسرة الموجبة لحذف الواو، فترجع الواو إلى ما كانت عليه قبل الحذف، ومثله :

---

(١) ينظر : شرح التصريف للثمانيني، ص ٣٧٤، وشرح الملوكي في التصريف، ص ٣٣٤، ٣٣٥.

(٢) ينظر : معاني القرآن ١٥٠/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٨٥/٤ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٦٤٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢٥/٥.

(٤) يعني به الفراء الفعل المتعدي، والذي لا يقع يعني به الفعل اللازم. ينظر: مصطلحات النحو الكوفي للدكتور/ عبد الله الخثران، ص ١٥٨.

(٥) معاني القرآن ١٥٠/٢.

"وَجِلَ يَوْجَل"، و"وَجِلَ يَوحَل"، فصحت الواو؛ لانفتاح ما قبلها[١].

ويضبط هذا كلّه قوله ـ تعالى ـ : ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ[٢] سقطت الواو من (ﭽ) لوقوعها بين ياء وكسرة، وثبتت في قوله تعالى (ﭼ)؛ لوقوعها بين ياء وفتحة، وكذلك لو قلت: "يُوعَدُ" و"يُوزَنُ" و"يُورَدُ" لثبتت الياء لوقوع الفتحة بعدها، وزوال الكسرة التي أوجبت حذف الواو[٣].

قال ابن جني : " إنما صح يُوعَد، ويُوزَن ونحوهما؛ لأنه جرى مجرى "يوجَل"، و"يوحَل" بانفتاح عينه، وكذلك قوله ـ تعالى ـ : ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ فحُذفت من "يلد" للكسرة وثبتت في "يولد" للفتحة. وفيه علة أخرى مع هذه، وهي أن مضارع "فعَل" لا يكون إلا على "يفعِل" نحو "ضرب يضرب" فجرى ذلك مجرى "شرُف يشرُف" في لزوم مضارعه وزنًا واحدًا فصحت في "يوعد" كما صحت في "يوطُؤ" لئلا يختلف الباب"[٤].

الموضع الثاني: حذف الواو من (فِعْلَة) كـ"عِدَةٌ": و"زِنَةٌ" :

من الحذف المطرد: حذف الواو من "عِدَة": و"زِنَة" إذا أريد بهما المصدرُ، فالواو منهما محذوفة، والأصلُ: "وِعْدَة"، وفي "وِزْنَة"، والذي أوجب حذفَها ههنا أمران:

أحدهما: كونُ الواو مكسورةً، والكسرةُ تُستثقل على الواو.

والآخرُ: كون فعله معتلاًّ، نحو: "يعد"، و"يزن" على ما ذكرتُ، والمصدرُ يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحّته. فلو انفرد أحد الوصفين، لم تحذف له الواو، وذلك نحو: "الوَعْد"، و"الوَزْن"، لمّا انفتحت الواوُ، وزالت الكسرةُ، لم يلزم الحذفُ، فقيل: (وَعْدٌ)؛ وإنما صح المصدر هنا لزوال أحد وصفي العلة، وهو كسر الواو[٥].

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٢٦/٥.

(٢) سورة الإخلاص آية : (٣).

(٣) ينظر : شرح التصريف للثمانيني، ص ٣٧٥.

(٤) المنصف، ص ٢١٠.

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٢٦/٥.

ويزول موجب الحذف في هذا الموضع بالتصغير.

فتقول في تصغير (عِدَة) و(زِنَةٍ): (وُعَيْدَة)، و(وُزَيْنَة)؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها، فتردّ الواو المحذوفة التي هي فاء الكلمة؛ حتَى يصيرَ على مثالِ (فُعَيلٍ)؛ لأنه أقل أوزان التصغير، ولا يتم إلا بثلاثة أحرف، فإذا كنت محتاجاً إلى حرف ثالث، فَرَدُّ الأصلي المحذوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبي، وتبقى تاء التأنيث وإن كانت عوضًا من الواو؛ لأن لها فائدة أخرى وهي الدلالة على التأنيث.

ويجوز: أُعَيدةٌ وأُزَيْنةٌ ؛ لأنَّ كلَّ واو مضمومة يجوز همزها[1].

قال سيبويه "هذا باب ما ذهبت منه الفاء، نحو عدةٍ وزنةٍ؛ لأنَّهما من وَعَدْتُ وَوَزَنْتُ فإنَّما ذهبت الواو وهي فاء فَعَلْتُ، فإذا حقرت قلت: وُزَيْنَةٌ ووُعَيْدَةٌ، وكذلك شيةٌ تقول: وشيةٌ؛ لأنَّها من وشيت وإن شئت قلت: "أُعَيْدَةٌ"، و"أُزَيْنَةٌ"، و"أُشَيَّةٌ"؛ لأنَّ كلَّ واو تكون مضمومة يجوز لك همزها"[2].

الموضع الثالث : حذف همزة (أفعل) من المضارع واسم الفاعل، واسم المفعول :

من الحذف المطرد حذف همزة أفعل من المضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول كقولك: أكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ، والأصل أن يقال: يُؤَكْرِم ومُؤَكْرِم ومُؤَكْرَمٌ، وموجب هذا الحذف كراهة اجتماع الهمزتين في كلمةٍ واحدةٍ، فحذفوا الثانية تخفيفًا، ثم أجروا حروف المضارعة كلّها مجرًى واحدًا؛ حتّى يتّفق لفظ الفعل، ولمّا حذفوها في الفعل المضارع حذفوها في اسم الفاعل والمفعول؛ لأنّها مشتقّان منه[3].

ويزول موجب الحذف في هذا الموضع في بناء الفعل لصيغة الأمر.

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٤٩/٣، ٤٥٠، وشرحه للسيرافي ١٩٢/٤، وشرح الشافية للرضي ٢١٧/١، ٢١٨.

(٢) الكتاب ٤٤٩/٣.

(٣) ينظر : إيجاز التعريف في علم التصريف، ص ١٩٣، ١٩٤، وشرح التصريف للثمانيني، ص ٣٨١.

فالمضارع من أعلم وأرسل، يؤعلم ويؤرسل، لكن كرهوا اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة، فحذفوا الثانية تخفيفا، ثم أجروا حروف المضارعة كلّها مجرى واحدا، فلمّا حذفوا حرف المضارعة لبناء صيغة الأمر زال موجب حذف هذه الهمزة فوجب الإتيان بها مفتوحة مقطوعة؛ لأن الياء تحذف في الأمر من يكرم، فَتبقى الكاف ساكنة، ولا يجوز الابتداء بالساكن، فوجب أن ترد الهمزة الذاهبة؛ لأنها أَوْلى من زيادة همزة ليست مرادة في الكلمة فتقول في الأمر من أعلَمَ وأرسَل: أعْلِم وأرْسِل، بفتح أولهما[1].

الموضع الرابع : حذف عين الفعل الأجوف:

تحذف عين الفعل الأجوف إذا كانت اللام ساكنة إمّا للأمر نحو: قل وبع، أو للجزم نحو: لم يقل ولم يبع، أو لاتصال ضمير الفاعل[2] نحو: قلت وقلن، فيلتقي ساكنان حرف العلّة الساكن واللام الساكنة، فيحذف حرف العلّة للالتقاء الساكنين[3].

ويزول موجب الحذف في هذا الموضع بإسناد الفعل إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

(١) ينظر : علل النحو لابن الورّاق، ص ٥٥٩، والكناش في النحو والتصريف ٣١/٢.

(٢) المقصود به هنا : هو الضمير البارز المتحرك للمذكّر والمؤنّث للمتكلّم والمخاطب نحو: قلت وبعت وقلت وبعت، ينظر : الكناش في النحو والتصريف ٢٦٠/٢.

(٣) ينظر : الكناش في النحو والتصريف ٢٦٠/٢.

فإذا أسند الفعل الأجوف إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة تحرّك حرف العلّة؛ للتثنية أو للجمع ، فتقول في المضارع: لم يخافا ولم يقولا ولم يبيعا، ولم يخافوا ولم يقولوا ولم يبيعوا[1]،ولم تخافي، ولم تقولي، ولم تبيعي، وفي الأمر: " خافوا، وقولوا وبيعوا، وخافا، وقولا، وبيعا، وخافي، وقولي، وبيعي؛ فصحت الواو والياء؛ لأن موجب حذفهما قد زال؛ لأن الحذف إنما كان للتخلص من التقاء الساكنين (الواو الساكنة واللام الساكنة)، فلما أسند الفعل إلى ضمير الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة تحركت اللام فلم يلتقِ ساكنان فصحتا؛ لزوال موجب حذفهما بتحريك اللام، قال الله – تعالى – : چ ٻ ٻ □ چ[2] وقال – تعالى – : چ ہ ہ ھ ھ چ[3].

ويزول موجب الحذف في هذا الموضع ـ أيضا ـ باتصال نون التوكيد بالفعل الأجوف .

فإذا اتصلت نون التوكيد بالفعل الأجوف زال موجب حذف العين منه، فتقول : قُولَنَّ وبِيعَنَّ وخَافنَّ؛ لأنَّ نون التوكيد توجب تحريك اللام بالفتح، فيزول موجب حذف الواو والياء، فصحتا لزوال موجب حذفهما بتحريك اللام.

يقول الإمام عبد القاهر :"فإن أمرت اثنين أو جماعة أو مؤنثًا مخاطبًا عادت هذه العين وذلك أن اللام تتحرك حركة لازمة، فيزول التقاء الساكنين، وذلك قولك : قُولا وبِيعَا وخَافَا وقُولُوا وبِيعُوا وخَافُوا، وقُولِي وبِيعِي وخَافِي. وكذلك إذا اتصلت به نون التوكيد؛ لأنها توجب تحريك اللام بالفتح، وذلك قولك : قُولَنَّ وبِيعَنَّ وخَافَنَّ"[4].

---

(١) ينظر : البديع في علم العربية ١/٦٧٤.

(٢) من الآية : ٨٣ سورة البقرة .

(٣) من الآية : ٤٤ سورة طه .

(٤) العُمُدُ في التصريف ص ١١٩.

وكذلك إذا سميت رجلا بـ" قلْ" أو "خف" أو"بع" رددت ما حذف من أجل سكون الأواخر فقلت: هذا قولٌ قد جاء، وهذا بيعٌ قد جاء، وهذا خافٌ قد جاء ؛ لأن العين إنّما حُذفت لسكون اللام للأمْر، فإذا سميت بشيء منها رجلا أعربته وحركت آخره بحركات الإعراب، فعاد ما كان حُذف لالتقاء الساكنين(١).

قال سيبويه : "وإن سمَّيت رجلاً قُلْ أو خَفْ أو بِعْ أو أَقِمْ قلت: هذا قولٌ قد جاء، وهذا بيعٌ قد جاء، وهذا خافٌ قد جاء، وهذا أقيمٌ قد جاء؛ لأنَّك قد حركت آخر حرفٍ وحوَّلت هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى، فإنّما حذفت هذه الحروف في حال الأمر لئَّلا ينجزم حرفان، فإذا قلت: قولا أو خافا أو بيعا أو أقيموا، أظهرت للتحرك، فهو ههنا إذا صار اسمًا أجدر أن يظهر"(٢).

الموضع الخامس: حذف لام الاسم المنقوص :

الاسم المنقوص إذا كان منونًا ، تحذف الياء؛ لالتقائها مع التنوين، تقول في الرفع : هَذَا قاضٍ، وَفِي الْجَر : مَرَرْت بقاضٍ، وكان الأَصل فِيهِ هَذَا قَاضِي ومررت بقاضي، فأسكنت الياء استثقالا للضمة والكسرة عليها وكان التنوين بعدها ساكنًا، فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة قبلها تدل عليها(٣).

ويزول موجب الحذف في هذا الموضع في النصب، فتقول: رأيت قاضيًا وداعيًا وغازيًا؛ لأنه لما ثبتت حركتها – وهي الفتحة – لخفتها ثبتت الياء أيضًا؛ لزوال ما أوجب الحذف، فثبتت لفظًا وخطًا، فيلحق بالصحيح، فتحرك ياؤه بالفتحة لخفتها، فيقال: رأيت قاضيًا كما يقال: رأيت رجلاً. قال الله ـ تعالى .: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ(٤)، وقال ـ تعالى ـ : ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭼ(١).

---

(١) ينظر: الكتاب ٣١٩/٣ ، وشرحه للسيرافي ٧٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠٢/٣.

(٢) الكتاب٣١٩/٣.

(٣) ينظر: اللمع، ص ١٤.

(٤) من الآية : (١٩٣) سورة آل عمران.

وكذلك إذا دخلت الألف واللام في نحو القاضي والداعي، أو الإضافة في نحو قاضيك وداعيك ثبتت الياء في جميع الوجوه الثلاثة لعدم ما يوجب الحذف. فحُذفتِ الياء لمَّا اجتمعت ساكنة مع التنوين في: هَذَا قاضٍ، وَمَرَرْت بقاضٍ، وثبتت في هذا القاضي ومررت بالقاضي؛ لمَّا لم يلها ساكن تُحذف من أجله؛ لزوال التنوين عن هذه الأسماء بالألف واللام أو الإضافة(٢).

يقول ابن بابشاذ :" وكل منقوص مثل قاض وغازٍ وداعٍ، إذا كان منونًا فإنه يكتب كله بغير ياء في حال الرفع والجر؛ لأن الياء انحذفت بعد أن حذفت حركتها المستثقلة عليها، ثم حذفت هي في نفسها لالتقاء الساكنين. فإن صرت إلى النصب كتبت هذا المنقوص بالياء، فقلت: رأيت قاضيًا وداعيًا وغازيًا؛ لأنه لما ثبتت حركتها – وهي الفتحة – لخفتها ثبتت الياء أيضًا؛ لزوال ما يوجب الحذف، فثبتت لفظًا وخطًا.

وجملته أنها تثبت في الخط في المكان الذي تثبت فيه في اللفظ، وتحذف من الخط في المكان الذي تحذف فيه من اللفظ. فلذلك إذا دخلت الألف واللام في القاضي والداعي، أو الإضافة في قاضيك وداعيك ثبتت الياء في جميع الوجوه الثلاثة لعدم ما يوجب الحذف"(٣).

---

(١) من الآية (٣١) سورة الأحقاف.

(٢) ينظر : الممتع ، ص ٣٥١، وشرح المقدمة المُحسبة ٤٦١/٢.

(٣) شرح المقدمة المُحسبة ٤٦١/٢.

وكذلك إذا وقفت عليه في النداء على قول الخليل[١]، فيحذف التنوين، ويرد اللام، فيقول: "يا قاضِيْ"؛ وذلك أنّ المنادى المعرفةَ لا يدخله تنوين لا في حالِ وقف، ولا وصلٍ، والذي يُسْقِط الياء هو التنوين، فلما كان السبب الذي يوجب حذف الياء متروكا في النداء وجب ردها في هذا الباب الذي قد أمن فيه السبب الموجب حذفها، كما وجب ردها مع الألف واللام إذا قلت: هذا القاضي؛ لأن التنوين قد أمن مع الألف واللام كما أمن في النداء، فتعود الياء التي حذفت لأجل التنوين [٢].

وكذلك إذا وقفت عليه في غير النداء على قول يونس[٣]، فقد حكى عن الموثوق بعربيتهم رد الياء اعتدادًا بزوال الموجب للحذف وهو التنوين.

قال سيبويه:" وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامِيْ وغازِيْ وعمِيْ، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال. فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف. وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العمي؛ لأنها ثابتة في الوصل"[٤].

واحتجَّ يونس بأنَّ الموجبَ للحذفِ التقاءُ الياء مع التَّنوين، وهما ساكنان فَحُذِفَ الأوّل لئلَّا يجتمعَ ساكنان، وهذا قد أُمن في الوقف، فتعودُ الياءُ إلى حقِّها، كما أنَّ الجازمَ إذا دخلَ حذف الألف من يخَافُ، ويقَومُ، ويَبيعُ، فلو فقد الجازم ثبتت هذه الحروف، لزوالِ موجبِ حَذفها[٥].

(١) ينظر مذهبه في : الكتاب ١٨٤/٤ ، وشرحه للسيرافي ٥٦/٥.

(٢) ينظر : الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٢/٥.

(٣) ينظر : الكتاب ١٨٣/٤، والأصول في النحو٣٧٥/٣.

(٤) الكتاب ١٨٣/٤.

(٥) ينظر: التبيين ، ص ١٨٥، وتوجيه اللمع لابن الخبَّاز، ص ٨٢.

وقد قرأ ابن كثير بإثبات يائه وقفًا في غير موضع من القرآن الكريم من ذلك : قوله ـ تعالى ـ: چ ج ج ج چ[1] وقوله ـ تعالى ـ:چ ک ک چ[2] وقوله ـ تعالى ـ: چ و ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې چ[3] وقوله ـ تعالى ـ : چ □ □ □ □ □ □ □ □ چ[4]، وقوله ـ تعالى ـ : چ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ چ[5]، وقوله ـ تعالى ـ : چ ج ج ج چ چ چ چ[6] بإثبات الياء في الوقف[7]؛ لزوال موجب حذف الياء.

قال ابن خالويه :" قوله تعالى: چ ک چ يقرأ بإثبات الياء وصلًا ووقفًا، وبإثباتها وصلًا، وحذفها وقفًا، وبحذفها وصلًا ووقفًا. فالحجة لمن أثبتها وصلًا ووقفًا : أنه أتى بالكلمة على ما أوجبه القياس لها؛ لأن الياء إنما كانت تسقط لمقارنة التنوين في النكرة، فلمّا دخلت الألف واللام زال التنوين فعاد لزواله ما سقط لمقارنته" [8].

المبحث الثاني

مظاهر زوال موجِب الإبدال [9]

الإبدال : جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا سواء أكان الحرفان صحيحين، أم

---

(١) من الآية : (٧) سورة الرعد.

(٢) من الآية : (٩) سورة الرعد.

(٣) من الآية : (١١) سورة الرعد.

(٤) من الآية : (٣٣) سورة الرعد، (٢٣)، (٣٦) سورة الزمر، (٣٣) سورة غافر.

(٥) من الآية : (٣٧) سورة الرعد.

(٦) من الآية : (٩٦) سورة النحل.

(٧) ينظر: المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر النيسابوري، ص ٢٥٤، ٢٦٥، وجامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ١٢٤٨/٣، ١٢٤٩.

(٨) الحجة في القراءات السبع، ص: ٢٠٠.

(٩) اقتصرت في هذا المبحث على المواضع التي زال منها موجب الإبدال، ولم أتحدث عن غيرها غيرها من المواضع التي بقي فيها موجب الإبدال .

معتلين، أم مختلفين. وتتجلى مظاهر زوال موجِبه في الآتي :

أولا : زوال موجب إبدال التاء

تبدل التاء من الواو والياء في "مُتَّعد" و"مُتَّسِر"، ونحوهما إذا كان فاء الافتعال حرف لين – أعني واوًا أو ياءً– وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء في الافتعال وفروعه، أعني الفعل واسمي الفاعل والمفعول.

مثال ذلك في الواو: اتّعد يتّعد اتّعادًا فهو متعد، ومثاله في الياء: اتّسر يتّسر اتّسارًا فهو متّسر. وإنما أبدلوا الفاء في ذلك تاء؛ لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها، فيلزم قلب الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها، فيقولوا : ايتزن، وألفًا إذا انفتح ما قبلها، نحو: ياتزن، وواوًا إذا انضم ما قبلها، نحو: موتزن، وكذلك حكم الياء في التغيير خلا أنها تثبت بعد الكسر، فلما رأوا مصيرها إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفا جلدًا لا يتغير لما قبله، وهو التاء، وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو، وأيضًا ليوافق لفظه ما بعده فيقع الإدغام(١).

ويزول موجب إبدال التاء من الواو والياء في هذا الموضع بالتصغير .

فإذا صغرت "مُتَّعِدًا"، و"مُتَّسِرًا"، : "مُوَيْعِدٌ"، و"مُيَيْسِرٌ" عُدتَ إلى الأصل؛ لأنّ "متّعدًا" من "الوَعْد"، و"متّسرًا" من "اليُسْر". وإنّما قلبت الفاء تاءً منهما لوقوع تاء الافتعال بعدهما، فإذا صغّرتها حُذفت تاء الافتعال؛ لكون الاسم بها خمسةَ أحرف. وإذا حذفت التاء، عادت الواو والياء إلى أصلهما؛ لأنّ القلب إنّما كان لأجل التاء فسبب هذا الإبدال في الواو والياء طلب الإدغام للمجاورة، فإذا حالت ياء التصغير بينهما لم يبقَ لقلب الواو والياء تاءً موجِبٌ فرجع الأصل، فتقول فيهما: مُوَيْعِد ومُيَيْسِر. وإلى هذا ذهب الزجَّاج(٢)، وأبو علي الفارسي(١) ووجه ذلك ما ذكر من

(١) ينظر : شرح التعريف بضروري التصريف، ص ٢١٢، ٢١٣، وتوضيح المقاصد ١٦١٨/٣. ١٦١٨/٣.

(٢) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢٠٤/٤.

زوال موجب القلب تاء.

قال أبو علي: "وأما المعتل بالقلب، فنحو: "مُتَّعِد"، و"مُتَّسِر"، قلبتَ الواو والياء اللتين هما فاء الفعل من الوعد واليُسر، فأدغمتهما في تاء "افتعل"، فإذا حقرت زال الإدغام بالتحقير فرددتَ الواو والياء، وحذفت تاء "مُفْتَعِل"، فقلت: "مُوَيْعِدٌ" في "مُتَّعِد"، وفي "مُتَّسِر": "مُيَيْسِرٌ""[٢].

وأمّا سيبويه فلا يرى ردَّها إلى أصلها، ويقول: "مُتَيْعِدٌ"، و"مُتَيْزِنٌ"، و"مُتَيْسِرٌ"[٣]؛ وذلك لأنّ قاعدة مذهبه أنّه إذا وجب البدل في موضع الفاء والعين لعلّةٍ، ثمّ زالت العلّةُ بالتصغير لم يُغيِّر البدل، كأنّ التصغير قام مقام العلّة، فـ "مُتعِدٌ" بمنزلة "مُغْتَسِلٍ" فإذا صُغّرت، حُذفت تاء الافتعال، وبقيت التاءُ الأُولى على حالها[٤].

قال سيبويه في باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها وتلزمها: " ومثل ذلك متعدٌ ومتَّزِنٌ، لا تحذف التاء كما لا تحذف همزة أدؤرٍ. وإنَّما جاءوا بها كراهية الواو والضمة التي قبلها، كما كرهوا واو أدورٍ والضمة. وإن شئت قلت: موتعدٌ وموتزِنٌ، كما تقول: أدورٌ ولا تهمز"[٥].

وتبدل التاء من السين في "سِتٍّ"، وأصله: "سِدْسٌ"؛ لأنّه من التَسْديس، قلبت السين الأخيرة تاءً لِتقرب من الدال التي قبلها، وهي مع ذلك مهموسةٌ كما أن السين مهموسة، فصار التقدير: "سِدْتٌ"، فلمّا اجتمعت الدال والتاء، وبينهما تقاربٌ في المَخرج، أبدلوا الدال تاءً لتوافُقهما في الهمس، ثمّ أدْغموا التاء في التاء، فقالوا:

---

(١) التكملة، ص ٤٩٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٩٨.

(٣) الكتاب ٣/٤٦٥.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤١٠.

(٥) الكتاب ٣/٤٦٥.

"سِتٌّ"[1].

ويزول موجب إبدالها من السين في هذا الموضع بالتصغير والجمع:

تقول في تصغير "ستة": "سُدَيسَةٌ"، وفي جمعه: "أَسْداسٌ" ترده إلى أصله لما زالت العلة الموجبة للقلب، والتصغيرُ والتكسيرُ ممّا يُرَدّ فيهما الأشياء إلى أصولها[2].

ثانياً : زوال موجب إبدال الطاء :

تبدل الطاء من تاء "افتَعَلَ" إذا كانت الفاء صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء، نحو: "اصطبر"، و"اضطرب"، و"اطَّرَدَ"، و"اظْطَلَم"، والأصل: "اصتبر"، و"اضترب"، و"اطترد"، و"اظتلم"، والعلّةُ في هذا الإبدال استثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة؛ إذ التاء من حروف الهمس، والمطبق من حروف الاستعلاء، فهي تضادّ التاء، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق، واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء[3].

ويزول موجب الإبدال في هذا الموضع بالتصغير في المصادر.

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/١٦٥.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٥٥٩.

(٣) ينظر : الممتع، ص ٢٣٨، والتصريح ٢/٧٣٩.

فإن صغرت اضْطِرَاب رددت التَّاء إِلَى أَصْلهَا، فتقول ضُتَيْرِيب؛ لأن جعلها طاء إنما كان لسكون الضاد قبلَها، وَقد تحرَّك فِي التصغير، وَمن شَأْن التصغيرِ ردُّ الأشياءِ إِلَى أصولِها، فتردُّ التاء؛ لزوالِ علَّة الْقلب[1]، وهذا مذهب جمهور الصرفيين[2].

قال السيرافي: "وإذا حقرت اضطرابا قلت: ضُتَيْرِيب؛ لأن الطاء من اضطراب منقلبة من باب الافتعال لسكون الضاد فإذا حركناها في التصغير صارت إلى التاء فسار كتصغير افتقار"[3].

وذهب ثعلب[4] إلى أنه يقول في اضطراب: اُضَيْرِيب، بإبقاء الهمزة وحذف الطاء؛ لأنها بدل من تاء الافتعال، والتاء زائدة.

ويزول موجب الإبدال في هذا الموضع ـ أيضا ـ في جمع المصادر، فترد تاء الافتعال إلى أصلها، فيقال في جمع اضطراب: ضتاريب[5].

قال أبو حيان : " والمصادر التي أولها همزة وصل يلزم حذف همزتها في التصغير والتكسير؛ فإذا كان المصدر على وزن انْفِعَال كانطلاق، أو افْتِعَال كافتقار، فمذهب سيبويه أتم تقول: نَطَاليق، وفُتَاقير، وترد تاء الافتعال إلى أصلها فتقول في اضطراب: ضَتَارِيب"[6].

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٩/٢.

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٣٦٥/١.

(٣) شرح الكتاب ١٨٢/٤.

(٤) ينظر مذهبه في : ارتشاف الضرب ٣٦٥/١، وهمع الهوامع ٣٨٢/٣.

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٤٦٢/١، وتمهيد القواعد ٤٨٢٦/٩.

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ٤٦١/١، ٤٦٢.

ثالثا : زوال موجب إبدال الميم :

تبدل الميم من النون الساكنة، والواو، أما إبدالها من النون الساكنة فإذا وقعت بعدها الباء فتقلب النون ميمًا في اللفظ، فقالوا في "عَنْبَر": "عَمْبَر"، وفي "شَنْباء"[(١)]: "شَمْباء"[(٢)]، وإنّما قلبوا من النّون السّاكنة مع الباء ميمًا؛ لأنّهم وجدوا النّون تدغم في الواو كقولهم: "من وّاقد"، وتدغم في الميم كقولهم: "مِن مُّحارب"؛ لأنّ إدغامها في الميم والواو لا يخلُّ بغنّتها فَجُعلت الميمُ بدلا عنها لشبهها بها ومُشاركَتِها الباء في المخرج[(٣)].

ويزول موجب الإبدال في هذا الموضع بالتصغير .

فإذا صغرت "العَنبَر" قلتَ: "عُنَيبِرٌ" تردُّ النونَ إلى أَصلِها لما تحركت.

قال ابن السراج: "إذَا كانتِ النونُ ساكنةً وبعدَها الباءُ فالعربُ تقلبُ النونَ ميمًا فيقولونَ: العنبر: الكتابةُ بالنون واللفظُ بالميمِ وشَنباءُ أيضًا الكتابةُ بالنونِ واللفظُ بالميمِ، فيقلبونَ النونَ ميمًا إذَا كانتِ النونُ ساكنةً يقولونَ: أَخذته عَنْ بَكْرٍ، الكتابةُ بالنونِ واللفظ بالميمِ فيقلبونَ النونَ إذا سُكنت، فإذَا تحركتْ أَعادوها إلى أصلِها فجعلوهَا نونًا يقولونَ: الشّنَبُ وَرجلٌ أَشنبُ لمّا تحركتْ رجعتْ إلى أَصلِها وإذا صَغَّرتَ "العَنبَر" قلتَ: عُنَيبِرٌ تردُّ النونَ إلى أَصلِها لمّا تحركتْ"[(٤)].

وتبدل الميم من الواو في : فَم؛ فالأصل في (فم) : (فوه) أسقطوا الهاء فبقي (فو)، فأبدلوا منها ميمًا؛ لأن الميم من مخرج الواو، ولأنه لا يجوز التكلم بـ (فو)؛ لأنه ليس في الأسماء المعربة اسم على حرفين الثاني منهما حرف مد ولين لعلة

---

(١) وهي مؤنث أشنب من الشَّنَب، والشَّنَب: رقة الأنياب مع ماءٍ وصَفاء. وَامْرَأَةٌ (شَنْبَاءُ) بَيِّنَةُ الشَّنَبِ. ينظر العين (ش ن ب) ٢٦٨/٦، والصحاح (ش ن ب) ١٥٨/١.

(٢) ينظر : الكتاب ٢٤٠/٤ ، والمقتضب ٦٤/١.

(٣) ينظر : شرح التصريف للثمانيني، ص ٣٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٨/٢.

(٤) ينظر : الأصول في النحو ٢٧٣/٣.

تقف عليها، فاختاروا بدل الواو حرفًا من مخرجه يصح فيه الإعراب والتنوين وهو الميم[١].

وما ذُكر من إبدال الميم من الواو في فم هو مذهب سيبويه[٢]، وجمهور الصرفيين[٣]. وقال الأخفش: إن الميم فيه بدل من الهاء، وذلك أن أصله فوْه، ثم قلب فصار فَهْو، ثم حذفت الواو وجعلت الهاء ميمًا [٤].

ويزول موجب إبدال الميم من الواو في (فَم) بالجمع والتصغير والإضافة.

فإذا صغّروا الاسم أو كسّروه عادت الهاء ليتمّ مثال التّصغير والتّكسير؛ وإذا رجعت الهاء عادت الواو، فقالوا في التّصغير: "هذا فُوَيْهٌ"، وفي التّكسير: "هذه أفواهٌ"؛ لزول موجب قلب الواو ميما.

وكذلك إذا أضيف إلى ظاهر، أو مضمر رجع إلى الأصل وهو الواو، فلو قلت: "فو زيد و"فوك" لم تبدل من الواو ميمًا؛ لأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها[٥].

وربما بقي الإبدال مع الإضافة إلى المظهر والمضمر، ومن بقائه مع الإضافة إلى الضمير قول الشاعر:

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهْ [٦]

وخصه أبو علي الفارسي[١] بالضرورة ، فقال: "فأما "فَمٌ" إذا كان اسمًا للجارحة

---

(١) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٢٦/٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٨٥/٣، ٣٦٥، ٤٥٣، ٢٤٠/٤.

(٣) ينظر: المقتضب ١٥٨/٣، والمفتاح في الصرف لعبد القاهر، ص ٩٦، والمفصل، ص ٥١١.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة لأبي علي الصيمري ٨٦١/٢، وشرح الشافية للرضي ٢١٥/٣.

(٥) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص٣٤٤، والكنّاش في النحو والتصريف٢٤٠/٢، والتصريح ٧٤٢/٢.

(٦) من الرجز، وقبله :" كالحوت لا يُرْوِيهِ شَيءٌ يَلهَمُهْ " ، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه، ص١٥٩، والتصريح ٧٤٢/٢، والمقاصد النحوية للعيني ١٩٤/١، وخزانة الأدب ٤٥٢/٤.

الشاهد فيه : "فَمُهْ" حيث أثبت الميم في "فم" مع أنه أضيف إلى الضمير الغائب.

غير منقول، فإنك إذا أضفته قلت: "فُوهُ" وكان الأحسن، ولم يجز "فَمُهُ" على هذا إلا في الجاري في الشعر، كقوله:

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهْ"(٢)

ويرده قوله – صلى الله عليه وسلم .: "لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ رِيحِ المِسْكِ "(٣)، وقوله – صلى الله عليه وسلم – لسعد بنِ أبِي وقَّاص – رضي الله عنه –: "إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ"(٤).

رابعاً : **زوال موجب إبدال الياء** :

تبدل الياء من الباء في دِيباج، وأصله "دِبّاجٌ"، فأبدلوا الباء الساكنة ياءً هروبًا من اجتماع المِثلين (٥).

ويزول موجب إبدال الياء من الباء في هذا الموضع بالجمع والتصغير .

فلو جمعت "ديباجًا" قلت : "دَبابيج"، فرَدُّوا الباء لمَّا فَرَّقتِ الألف بين المِثلين. فأمّا من قال: "دَيابيجُ" فليس الياء في "ديباج" منقلبة عن الباء.

وتقول في تصغيره: "دُبَيْبِيْج"، وإنما رجع في هذا إلى الأصل؛ لزوال موجب البدل؛ لأن الذي أوجب إبدال الباء ياءً في هذا الموضع الهروب من اجتماع المِثلين، وقد

---

(١) ينظر: المسائل البصريات ٨٩٣/٢، والمسائل العسكريات، ص ٩٠.

(٢) المسائل البصريات ٨٩٣/٢ .

(٣) الحديث في صحيح البخاري كتاب الصوم، باب فضل الصوم ٢٤/٣، وصحيح مسلم، كتاب الصيام، باب فضل الصوم ٨٠٧/٢.

(٤) الحديث في صحيح البخاري كتاب الإيمان، باب: مَا جَاءَ إِنَّ الأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالحِسْبَةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ٢٠/١.

(٥) ينظر : الممتع، ص ٢٤٥.

زال بالجمع والتصغير، فرجعت الياء إلى أصلها الباء [١].

وتبدل الياء أيضًا من الراء المدغمة نحو قيراط "، وكان الأصل قرّاط، فاجتمع التشديد والكسر وهما مثقلان، فأبدل من الحرف الأول منهما ياء، فقالوا: قيراط [٢].

وتبدل الياء أيضًا من النون المدغمة نحو "دينار"، والأصل: دِنّار، فأبدلت الياء من النون الأولى هروبا من ثقل التضعيف.

قال المبرد : "وتبدل مكان أحد الحرفين إذا ضوعفا في مثل قولك: "دينار" و"قيراط "، فإنما الأصل تثقيل النون والراء ألا ترى أنهما إذا افترقا ظهرا تقول (قَرَاريط)، و(دَنَانِير)" [٣].

ويزول موجب إبدال الياء في هذا الموضع والذي قبله بالجمع والتصغير .

تقول في الجمع: (قَرَاريط)، و(دَنَانِير)، فرجع إلى أصله؛ لزوال موجب القلب؛ لأن الجمع أزال التشديد والكسر، فعاد الحرف إلى أصله، فقلت : قراريط ودَنَانِير، فردوا الراء؛ لأن الثقل قد زال ههنا؛ لدخول حرف التصغير وحرف التكسير بين الحرفين المضعفين وتفرقهما، لما فصلت ألف الجمع بين المِثْلَيْن.

وتقول في التصغير: (قُرَيْرِيط)، و(دُنَيْنِير)؛ لأن التضعيف الموجب للإبدال قد زال بفصل ياء التصغير بين المضاعفين، فزال الثقل؛ لزوال مُوجِب الإبدال[٤].

وكذلك إذا استعملوا فيها الفعل أو الوصف ردوه إلى الأصل فقالوا: دَوَّنت الدواوين ودَنَّرت الدنانير، ودَبَّجت الدبابيج، وهو مُدَوّن ومدنّر ومدبّج؛ لزوال الكسرة التي كانت قبل الحرف[٥].

---

(١) ينظر : الممتع، ص ٢٤٥، وشرح التصريف للثمانيني، ص٣١٧.

(٢) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٢٣/٥.

(٣) المقتضب ٦٢/١.

(٤) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٢٣/٥، والمقاصد الشافية ٣٥١/٥.

(٥) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص ٢٨٧.

وتبدل الياء أيضًا من الواو المدغمة في "دِيوان"، وأصله: "دِوّانٌ"، بدلالة قولهم في الجمع: "دَوَاوِين"[١].

ويزول موجب إبدال الياء في هذا الموضع والذي قبله بالتصغير والجمع.

تقول في التصغير: "دُوَيْوِين"، وتقول في الجمع: "دَواوِينُ"، فأعادوا الواو؛ لزوال الكسرة وانفصال أحد الحرفين من الآخر.

وحكى ابن دريد وابن جني أنه يقال :"دَياوين" فأقروا الياء بحالها وإن كانت الكسرة قد زالت من قبلها، وأجرى غير اللازم مجرى اللازم[٢]. قال الشاعر :

عَـــداني أن أزورَكِ أُمَّ عمـــرو دَيـــاوينٌ تُشَـــقَّقُ بالمِـــداد[٣]

(١) الممتع ص ٣٨٤.

(٢) ينظر : جمهرة اللغة (دَوَنَ) ٢٦٤/١، وسر صناعة الإعراب ٣٦٥/٢، ٣٦٦.

(٣) البيت من الوافر ، بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٦٦/٢، والمحكم والمحيط الأعظم (دَوَنَ) ٤٣٦/٩، ولسان العرب(دَوَنَ)١٦٦/١٣ برواية "تُنَفَّقُ" بدلا من " تُشَقَّقُ" .
ونسب إنشاده إلى خلف الأحمر، والأصمعي في جمهرة اللغة ٢٦٤/١، والخصائص ١٦٠/٣، وهو لبعض بني حِمْيَر من رواية الأصمعي عن خلف الأحمر قال خلف: قد سمعت بعض حمير ينشد وذكر البيت. أدب الكاتب للصولي ص ١٨٨.
الشاهد : "دَياوين" حيث أقر الياء بحالها مع زوال موجب إبدال الواو ياءً .

الفصل الثاني

أثر زوال موجِب الإعلال والإبدال وانعدامه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول : ما أثر فيه زوال موجبه من الإعلال والإبدال.

المبحث الثاني : بقاء الإعلال والإبدال مع زوال موجبهما.

المبحث الأول

ما أثَّر فيه زوال موجِبه من الإعلال والإبدال.

إذا وجد في الكلمة إعلال أو إبدال، ثم زال موجِبه يصحبه – في الغالب – تأثير وتغيير، فيؤثر زوال الموجِب في الإعلال والإبدال، وتتجلى مظاهر هذا التأثر فيما يأتي :

١ـ زوال موجِب الإعلال والإبدال موجِب لزوالهما :

يزول كلٌّ من الإعلال والإبدال بزوال مُوجِبه، وهذا هو الأصل، فالأصل في الأحكام أن توجد بوجود موجِبها وتزول بزواله .

قال المبرد :"وما كان منقلبًا لعلة ففارقته العلة فارقه ما أحدثته، ألا ترى أنك تقول في الجمع: "موازين" و"مواعيد" و"مواقيت"، كما تقول: "وزنت" و"وعدت" و"وقت" ، ومثل ذلك في الياء "موسر" و"موقن" لا يكون في التحقير إلا بالياء؛ لأن الواو إنما جاءت بها الضمة؛ لأنها من "أيقنت" و"أيسرت"، وكذلك "مياسير" و"مياقين"، فإن حقرت قلت: "ميسر" و"ميقن"، تردها الحركة إلى أصلها، وكذلك "ريح" لو حقرتها لقلت: "رويحة"؛ لأنها من "روحت"، وإنما انقلبت الواو ياء للكسرة قبلها وإنها ساكنة، ألا ترى أنك تقول في الجمع: "أرواح"...."[(١)].

فبزوال الكسرة الموجِبة لقلب الواو ياءً في "ميزان" زال انقلابها عن الواو؛ لأن انقلابها إنما كان لسكونها وانكسار ما قبلها، فإذا صُغّرت أو جُمعت تحركت الواو، وزالت الكسرة فلما زالت الكسرة زالت الياء التي وجبت عنها، فعادت الواو إلى أصلها، فقالوا في التصغير: "مُوَيْزِينٌ"، وفي التكسير : "مَوازِينُ"، فأعادوا الواو لما زالت الكسرةُ من قبلها [(٢)].

---

(١) المقتضب ٢/٢٨١، ٢٨٢.

(٢) ينظر : الخصائص ٣/١٥، والممتع، ص ١٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش٣/٤٠٨.

وبزوال الموجِب لقلب الواو ياءً في "رِيح" زال انقلابها عن الياء، فقالوا في جمعه: "أَرواح" بالواو؛ لزوال موجب قلبها ياءً في "ريح"، وهو سكونها وانكسار ما قبلها، ثم لما زالت الكسرة عادت واوًا، فقيل: أرواح ورويحة"[١].

و"مُوسِرٌ" الواوُ فيه منقلبة عن الياء؛ لسكونها وانضمامِ ما قبلها؛ لأن الأصل فيه ميسر، فانضمت الميم والياء ساكنة فقلبناها واوا، وبزوال الموجب لقلبها واوًا عادت إلى الياء في الجمع، فقلت "مَيَاسِير"؛ لتحركها وزوالِ الضمة قبلها التي أوجبت قلبها واوًا[٢] .

٢ـ زوال موجب الإعلال والإبدال يوجب ردّ الحرف المبدل إلى أصله، ويوجب ردُّ المحذوف إلى ما كان عليه قبل الحذف :

فإذا زال الموجِب للإبدال والإعلال يرد الحرف المبدل إلى أصله.

يقول السيرافي: " اعلم أن ما كان من بدل الحرف بحركة أوجبت قلب ما بعده، أو بحرف على حال يوجب قلب حرف بعده، ثم صغرت ذلك أرجعته، فزالت العلة الموجبة للقلب في التصغير أو في الجمع ورددته إلى أصله، فمن ذلك: (ميعاد) و(ميزان)، وما جري مجراها أصله (موعاد) و (موزان) قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فإذا جمعت أو صغرت حركت الواو فبطل قلبها ... وكذلك لو صغرت (قِيلا) أو (رِيحا) لقلت: (قُوَيِّل) و (رُوَيّحَة)؛ لأن أصله (قِوْل) و (رِوْح) ويقال في جمعها (أَرْوَاح) برد الواو؛ لتحركها وزوال الكسرة التي قبلها"[٣].

فبزوال الموجب لقلب الياء واوًا في موقن بالتصغير ردت الواو إلى أصلها، فقلت في تصغيره : "مُيَيْقِن"؛ وذلك أنه إذا كان في الاسم المصغر حرف علة رددته إلى

(١) ينظر : الخصائص ١٥/٣، والممتع، ص ١٥٩،.

(٢) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٢٨/٥، و شرح المفصل لابن يعيش ٣١٨/٣ .

(٣) شرح الكتاب ١٩٨/٤، ١٩٩.

أصله؛ إذ زال بالتصغير موجب البدل، فتقول في موقن: "مُيَيْقِن"، فتردد الواو إلى الياء؛ لزوال الموجب لبدلها، وهو سكونها وانضمام ما قبلها، فلما صغرت تحركت الواو، فعادت إلى أصلها(١).

وتقول في جمع موسر: (مياسير)، وفي تصغيره (مييسر)؛ لما زالت علة إبدال الياء واواً، وهي سكونها وانضمام ما قبلها، رجع إلى أصله.

قال السيرافي : " وإنما انقلبت الياء واوًا في مُوسر؛ لأن الأصل فيه مُيْسِر؛ لأنه من اليسار، ومن قولك: أيسر، فانضمت الميم والياء ساكنة فقلبناها واوًا، فإذا انفتحت الميم في الجمع عادت الياء، فقلنا: مياسير ومياقين"(٢).

وتقول في تصغير قِيْمَة : قُوَيْمَة برد الياء إلى أصلها؛ لأن (قِيمة) أصله: قِوْمَة، والواو الساكنة لا تثبت بعد الكسرة، فقلبوها ياء، فلما زالت الكسرة حين ضمت القاف للتصغير لم يبق لبقاء الياء موجِب، فرجعت إلى أصلها، فقيل: قُوَيْمة (٣) .

و"دينارٌ" الأصل فيه: "دِنّارٌ"، و"قِيراطٌ" الأصل فيه: "قِرّاطٌ"، إلّا أنهم كرهوا التّضعيف مع الكسرة قبله، فقلبوا الأوّل من المثلين ياء، فإذا صغر رُدَّ الحرف المنقلب إلى أصله، فتقول: "دُنَيْنيرٌ"، و"قُرَيْريطٌ"؛ لأن التضعيف الموجب للإبدال قد زال بفصل ياء التصغير بين المضاعفين، فزال الثقل(٤).

وإذا زال الموجِب يردُّ المحذوف إلى ما كان عليه قبل الحذف : فتقول في "يَعِد" محذوف الفاء إذا بنيت للمفعول:"يُوعَدُ" برد فائه المحذوفة؛ لزوال موجب حذفها.

وتقول: وقي يُوقَى" لما زالت الكسرة من عين المضارع أعيدت الواو المحذوفة،

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٠٠.

(٢) شرح الكتاب ٥/ ١٢٨.

(٣) ينظر : توضيح المقاصد ٣/١٤٣١، والمقاصد الشافية ٧/٣٥٧ .

(٤) المقاصد الشافية ٧/٣٥١ .

كما في مجهول المثال مثل يوعد. قال الله – تعالى – : چ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ چ[1]. فيعود الحرف المحذوف ؛ لزوال ما اقتضى حذفه.

(١) من الآية : ٩ سورة الحشر، ومن الآية : ١٦ سورة التغابن .

المبحث الثاني

بقاء الإعلال والإبدال مع زوال موجبهما.

الأصل في الإعلال والإبدال أن يزولا بزوال موجِبهما؛ إذ الحكم مرهون بعلته، فإن زالت العلة زال الحكم، وقد خولف هذا الأصل فزال الموجِب وبقي الإعلال والإبدال، وذلك لأمور منها :

١ـ مراعاة الأصل:

فما كان معتل الفاء، فإن المضارع منه يأتي على (يَفْعِلُ) بالكسر نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وَيَسَرَ يَيْسِرُ، وَكَانَ الأَصْلُ فِي يَعِدُ: يَوْعِدُ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة. فإن كانت العين أو اللام حرفا من حروف الحلق فتحت، نحو : وَهَبَ يَهَبُ، وَوَضَعَ يَضَعُ، ولم ترجع الواو في المضارع مع أنه قد زال موجب حذفها، ألا ترى أنها لم تقع في (يَضَعُ) بين ياء وكسرة، بل بين ياء وفتحة؛ لأنهم راعوا الأصل، وهو الكسر؛ لأن الفتح لأجل حرف الحلق عارض، والعارض لا يعتد به في الغالب[١].

قال ابن عصفور :" فإن قيل: فلأيِّ شيء حُذفتِ الواو في "يَضَعُ" مضارع "وَضَعَ"، ولم تقعْ بين ياءٍ وكسرة؟ فالجواب أنها في الأصل وقعت بين ياء وكسرة؛ لأنَّ الأصل "يَوْضِعُ"، لكن فُتحتِ العينُ لأجل حرف الحلق، ولولا ذلك لم يجئ مضارع "فَعَلَ" على "يَفعَلُ" بفتح العين، فلمَّا كان الفتحُ عارضًا لم يُعتدَّ به، وحُذفتِ الواو رَعيًا للأصل"[٢].

---

(١) ينظر : اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر لأبي جعفر الرعيني ص ٥٣ ، ٥٥(رسالة ماجستير).

(٢) الممتع، ص ٢٨٠.

وبنو عامر يقولون في مضارع "وجَدَ": "يَجُدُ" وأصله "يَوْجُدُ"، حذفت الواو وبعدها ضمّة، والقياس: يوجد، بإثباتها؛ لزوال موجب حذفها، وهو الكسرة، لكنّ الواو حذفت، ولم ترجع مع أن موجب حذفها قد زال؛ مراعاة للأصل، وهو الكسر؛ وتنبيهًا على أن "وجَدَ" "يَجُدُ" جاء على غير الأصل، وأنَّ الأصل المطرد فيه "وجَدَ" "يَجِدُ"[1].

قال سيبويه: "وقالوا: "وَجَدَ يَجُدُ"، ولم يقولوا في يَفْعُل يَوجُد، وهو القياس، ليعلموا أن أصله يَجِد"[2].

يعني: أن "يَجِد" لو كان أصله يَفْعُل لوجب أن يقال: "يَوجُد"، ولم تسقط الواو، وإنما حذفت؛ ليُعلم أنَّ الأصل "يَفْعِل" [3].

٢ـ الاستحسان[4]:

فالواو تقلب ياءً إذا وقعت ساكنة وانكسر ما قبلها، كما في مِيزان"، و"مِيعاد"، و"ميقات" فإذا صُغّرت أو جُمعت تحركت الواو، فعادت إلى أصلها؛ لزوال موجب القلب، ومن العرب من لا يردها إلى الواو في الجمع. وأنشدوا :

---

(١) ينظر : إيجاز التعريف في علم التصريف ص ١٩١، والمساعد ١٨٨/٤.

(٢) الكتاب ٣٤١/٤.

(٣) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي٢٣٣/٥.

(٤) الاستحسان : ما كانت علته ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيها ضربًا من الاتساع والتجوز، والتجوز، ومن الاستحسان: ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة، كقلب الياء في: الفتوى والبقوى والتقوى والشروى واوًا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة، وهذه ليست علة معتدة، إنما هي استحسان؛ لأنَّ الاسم قد شارك الصفة في أشياء كثيرة ولم يفرق بينهما فيها. ومنه: ومنه ما يبقى الحكم فيه مع زوال علته ، كبقاء الياء في مياثق مع زوال موجبها، وكان القياس أن ترجع الياء إلى أصلها الواو لكنها تركت استحسانًا . ينظر الخصائص ١/ ١٣٣، ١٣٤، ١٦٠/٣، والاقتراح، ص ١٤١، ١٤٢.

حِمًـى لا يُحَـلُّ الـدَّهْرَ إلَّا بإذْنِنَـا ولا نَسْـألُ الأقْـوامَ عَهْـدَ الميَـاثِقِ[1]

فإن المياثق جمع مفرده ميثاق، والأصل فيه: موثاق، وقد وقعت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياءً، فقيل: ميثاق، ويجمع على: مواثق، برد الواو إلى أصلها؛ لأن العلة التي أوجبت قلبها في المفرد قد زالت في الجمع، وهي كسر ما قبلها مع سكونها، لكن الشاعر استحسن إبقاء القلب مع زوال العلة، فقال في جمعه: مياثق، والذي حسن بقاء القلب هو أن الجمع غالبًا تابع لمفرده إعلالًا وتصحيحًا، فلما أعل المفرد بقلب الواو ياء وقيل: "ميثاق"؛ أعل الشاعر الجمع تبعًا لمفرده.

وهذه علة استحسانية خلفت العلةَ الموجبةَ للقلب، فلأجلها بقي القلب بحاله، فلما أعل المفرد بقلب الواو ياءً وقيل: ميثاق، أعل الشاعر الجمع تبعا لمفرده؛ استحسانًا، لا عن علة قوية مستحكمة[2].

وقد أبدلوا الياء من الواو، إذا وقعت الكسرة قبل الواو وإن تراخت عنها بحرفٍ ساكنٍ؛ لأنّ الساكن لضُعْفه ليس حاجزًا قويًّا، فلم يُعتدُّ حاجزًا، فصارت الكسرة كأنّها باشرتِ الواوَ، وذلك قولهم: "صِبْيَةٌ" و"صِبْيَان"، والأصل "صِبْوَةٌ" و"صِبْوَان"؛ لأنّه من "صَبَوْت أَصْبُو" فقُلبت الواو ياءً لكسرة الصاد قبلها، ولم تفصل الباء بينهما لضعفها بالسكون.

وقد قال بعضهم: "صُبْيانٌ" بضمّ الصاد مع الياء، وذلك أنّه ضمّ الصادَ مع الياء،

---

(١) البيت من بحر الطويل لعياض بن أم درة الطائي في النوادر لأبي زيد ، ص ٢٧١، ولسان العرب ٣٧١/١٠، وشرح الشافية للرضي ٩٦/٤، والمقاصد النحوية للعيني ٢٠٥٣/٤.
اللغة : "الحِمى" بكسر الحاء، هو الموضع الذي يحميه الإمام ولا يقربه أحد؛ من حمى المكان وأحماه، قوله: "لا يحل": من الإحلال. المقاصد النحوية ٢٠٥٣/٤.

(٢) ينظر : الخصائص١٦٠/٣- ١٦٢، والاقتراح، ص ١٤٢.

بعد أن قلبت الواو ياءً في لغةِ مَن كسر[١]، وقد كان يجب – لما زالت الكسرة– أن تعود الياء واوًا إلى أصلها، لكنهم أقروا الياء بحالها لاعتيادهم إياها حتى صارت كأنها كانت أصلًا. وحسن ذلك لهم شيء آخر وهو أن القلب في صِبْيَةٌ وصِبْيَان إنما كان استحسانًا وإيثارًا لا عن وجوب علة ولا قوة قياس؛ فلما لم تتمكن علة القلب ورأوا اللفظ بياء قوي عندهم إقرار الياء بحالها؛ لأن السبب الأول إلى قلبها لم يكن قويًا ولا مما يعتاد في مثله أن يكون مؤثرًا [٢].

٣- الحمل :

فالغازي" أصله: (الغَازِو) فاستثقلت الضمة على الواو فأسكنت، وكذلك الكسرة فسكنت بعد كسرة، فانقلبت ياء فإذا نصبت بقي القلب، وإن زال السكون حملا للمنصوب على المرفوع والمجرور[٣].

قال عبد القاهر: "هذا أقيس من "أَعِد، ونَعِد، وتَعِد" حين حملتَ في حذف الواو على: "يَعِد"، إذ حملوا هنا ثلاثة أشياء على شيء واحد، وفي الأول حملوا شيئًا واحدًا على شيئين وكلما كثر المحمول عليه وقل المحمول كان أقيس من العكس"[٤].

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٧٠.

(٢) الخصائص ١/٣٥٠.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف، ص ١٤٦.

(٤) لم أقف على قوله فيما بين يدي من مؤلفاته، وينظر : شرح التعريف بضروري التصريف ص ١٤٦.

٤ـ مراعاة الفرق ورفع اللبس:

قالوا في تكسير "عيد" وتصغيره: أَعْياد، وعُيَيْد، وكانَ القياسُ أَعْواد وعُوَيْد؛ لزوالِ موجبِ قَلْبِ الواوِ ياءً؛ لأنها إنما قُلِبت لسكونِها بعد كسرةٍ كـ "ميزان"، وقد زالت العلة، وإذا زالت العلة زال حكمها، فوجب أن يرد إلى أصله، وإنما فَعَلوا فرقًا بينه وبين عودِ الخشب، وحتى لا يلتبس جمعه بجمع عود، فإنهم قالوا فيه: أعواد.

فلم يرجعوا الواو وإن كانت الكسرة قبلها قد زالت، وكان يجب إذا جمعنا أن نقول في جمعه: "أَعْوَاد" بالواو؛ لزوال الموجب لقلب الواو ياء، كما قالوا في جمع رِيح "أَرْوَاح" بالواو؛ لزوال موجب قلبها ياء في "ريح"، وهو سكونها وانكسار ما قبلها(١).

٥ـ التنبيه على إرادة الموجِب وأنه في حكم المثبت :

فقد حكى سيبويه عن بعض العرب إبدال اللام من الضاد، فقالوا: الْطَجَعَ في اضْطَجَعَ أُبدل اللام مكان الضاد كراهية التقاء المطبقين، فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف(٢).

وأصل اضْطَجَعَ: اضْتَجَعَ افتعل من الضَجْعَة، فلما جاءت الضاد قبل تاء افتعل أُبدلت لها التاء طاء، ثم أُبدل اللام مكان الضاد. وقد كان قياسه إذ زالت الضاد الموجبة لإبدال التاء طاء وخلفتها اللام أن تظهر تاء افتعل، فيقال: الْتَجَعَ، كما يقال: الْتَفَتَ، والْتَقَمَ، والْتَحَفَ؛ لأن موجب البدل وهو الضاد قد زال، لكن أقرت الطاء بحالها؛ ليكون اللفظ بها دليلا على إرادة الضاد التي هذه اللام بدل منها، فزال الموجب ومع ذلك بقي الحكم المترتب عليه؛ ليدل بذلك على أنَّ الموجب وإن زال

(١) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص ٣١٤، وتوجيه اللمع ص ٥٥٤، وشرح الشافية للرضي ٢١١/١.

(٢) ينظر : الكتاب ٤/ ٤٨٣.

لكنّه مراد أو مقدر[١].

وقيل: هذا إبدال عَرَضَ للضاد في بعض اللغات، فلما كان أمرًا عارضًا، أقروا الطاء بحالها إيذانًا بقلة الحفل بما عرَض من البدل، ودلالة على الأصل المَنْحِو المتعمد[٢].

و"رَضِيَ" الأصل فيه "رَضِوَ"، أبدلت الواو ياء؛ لوقوعها طرفا وانكسار ما قبلها، فإن خُفِّفَتِ العينُ، فقلت في "رَضِيَ": "رَضْيَ" بقيت الياء ولم ترد الواو؛ وإن كانت الكسرة الموجبة للقلب قد زالت؛ لأنها وإن كانت محذوفة في اللفظ فهي في حكم المثبتة؛ لأنها مقدرة مرادة، وإن كانت محذوفة في اللفظ[٣].

قال سيبويه :" وسألته عن قوله غُزيَ وشقيَ إذا خففت في لغة من قال عُلْمَ وعُصْرَ فقال: إذا فعلت ذلك تركتها ياءً على حالها؛ لأني إنما خففت ما قد لزمته الياء، وإنما أصلها التحريك وقلب الواو، وليس أصل هذا بفعل ولا فعل. ألا تراهم قالوا: لقضْوَ الرجل، فلما كانت مخففة مما أصله التحريك وقلب الواو، لم يغيروا الواو. ولو قالوا غزو وشقو لقالوا: لقضى"[٤].

٦ـ ضعف موجب القلب وعدم تمكنه :

قالوا في تصغير رسائل وقبائل وعجائز أعلاما: رُسَيْئِلًا وعُجَيْئِزًا وقُبَيْئِلًا، مع أنه بعد حذف الألف الثالثة قد زال موجب قلب حرف المد الذي في الواحد ألفا ثم همزة ؛ وذلك لأن موجب قلب حرف اللين همزة في نحو رسائل ضعيف؛ لأنهم إنما قلبوه لتحركه وانفتاح ما قبله، إذ لم يعتدوا بالألف حاجزا، أو لأنهم شبهوا الألف بالفتحة،

(١) ينظر : الخصائص٣/٣٢٩، والمحتسب ١/ ١٢٤.

(٢) المحتسب ١/ ١٠٧.

(٣) ينظر : الحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٣٩..

(٤) الكتاب ٤/ ٣٨٦.

فلما كان سبب ذلك ضعيفًا لم يبالوا بفقدانه، فإنَّ وجود الضعيف كلا وجود، ولذلك يقولون في تصغير قائم وبائع: قُوَيْئِم وبُوَيْئِع بالهمزة[1].

٧ـ مراعاة الخفة:

فإذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا، فإذا سُكِّنت الواوُ والياءُ وانفتحَ مَا قبلَهما لم تُقْلَبا لزوالِ الْمُوجِب للقلبِ وَهُوَ الحركةُ وَقد بقى القلب مع زوال موجبه فقَالُوا فِي طيّء: طائيّ والقياس "طيئي"، وَفِي الْحيرَة: حارِيّ والقياس "حيرى"، وَفِي زِبْنِيَة: زَبَانيّ؛ والقياس "زبني"؛ لأنَّ الألفَ على كل حالٍ أخفُّ مِنْهُمَا[2].

٨ـ عروض علة أخرى بعد زوال الموجب:

قالوا في تصغير إيمان: أُوَيمين، فيزول كون الهمزة ياء؛ لزوال الكسرة، ولا يزول إبدالها لثبوت الهمزة الأولى، وإنما تصير واوًا للضمة الحادثة في التصغير، ولا ترجع إلى أصلها؛ إذ لا سبيل إلى ذلك مع وجود علة الإبدال؛ ذلك أنه إذا زالت العلة التي أخرجت الحرف في المكبر عن أصله، ثم خلفتها علَّةٌ أخرى من جنسها، أو من غير جنسها، فالحرف لا يرجع إلى أصله؛ لمعارضته هذه العلة الحادثة فلا بد أن تعطى حكمها[3].

٩ـ أن يكون القلب مألوفًا :

فقد أبدلوا الياء من الواو إذا وقعت الكسرة قبل الواو في: "صِبْيَة" و"صِبْيَان، وإن تراخت عنها بحرفٍ ساكنٍ؛ لأنّ الساكن لضُعْفه ليس حاجزًا قويًّا، فلم يُعتد حاجزًا، فصارت الكسرة كأنّها باشرتِ الواوَ، والأصل "صِبْوَةٌ" و"صِبْوَانٌ"؛ لأنّه من "صَبَوْت أَصْبُو"، فقُلبت الواو ياءً لكسرة الصاد قبلها، ولم تفصل الباء بينهما

(١) شرح الشافية للرضي ٢٥٨/١.

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٣٠٦/٢.

(٣) ينظر : المقاصد الشافية ٣٥٩/٧.

لضعفها بالسكون.

وقد قال بعضهم: "صُبْيانٌ"، فأُقرّوا الياء على حالها وإن زالت الكسرة، وقد كان يجب – لما زالت الكسرة – أن تعود الياء واوًا إلى أصلها، لكنهم أقروا الياء بحالها لاعتيادهم إياها حتى صارت كأنها كانت أصلًا(١).

قال ابن جني في باب تدريج اللغة :" ومن ذلك قولهم: صِبْيَة وصِبْيَان قلبت الواو من صبوان وصبوة في التقدير – لأنه من صبوت– لانكسار الصاد قبلها وضعف الباء أن تعتد حاجزًا لسكونه. وقد ذكرنا ذلك. فلما ألف هذا واستمر تدرجوا منه إلى أن أقروا قلب الواو ياء بحاله وإن زالت الكسرة وذلك قولهم أيضًا: صُبْيَان وصُبْيَة "وقد كان يجب – لما زالت الكسرة– أن تعود الياء واوًا إلى أصلها، لكنهم أقروا الياء بحالها؛ لاعتيادهم إياها حتى صارت كأنها كانت أصلًا"(٢).

١٠- أن يكون ما يزول به الموجِب عارضاً :

فالياء تبدل من الواو إذا وقعت بعد كسر في محل يشبه الآخر؛ لكون ما بعده في تقدير الانفصال، كما إذا بنيت على مثال "قطران" من الغزو، فإنك تقول فيه "غزيان"، بقلب الواو ياء لوقوعها آخراً بعد كسرة، فلو سكنت قلت: غزْيان، و"رَمْوَان للتخفيف، يبقى إعلال اللام على ما كان عليه قبل التسكين وإن زالت الكسرة، فيبقى أثر الكسرة وإن زالت، وهو قلب الواو ياء، وأثر الضمة وإن زالت؛ وهو قلب الياء واوا، والموجب لذلك أن السكون عارض ولا اعتداد بالعارض في الغالب(٣).

ومما بقي فيه أثر الموجب بعد زواله لكون ما يزول به الموجِب عارضًا قولهم: غَزْيَ مخفف: غَزِيَ، فأصل غَزِيَ غَزِوَ؛ لأنه من الغزو، انقلبت الواو ياء لأنها طرف

(١) ينظر : الخصائص ١/٣٥٠، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٧٠.

(٢) الخصائص ١/٣٥٠.

(٣) ينظر : تمهيد القواعد ١٠/٥٠٩٥، .

وقبلها كسرة، فإذا أسكنتَ الزاي وجب أن تعود الواو؛ لأن العلة التي كانت تقلبها ياء قد زالت، لكن بقي الإعلال على حاله؛ لأن التخفيف هنا ليس بواجب، إنما هو عارض(١). وعليه جاء قول الشاعر:

تَهزأُ مِنّي أُختُ آلِ طَيسَلَهْ

قالَتْ: أَراهُ دالِفًا، قَد دُنْيَ لَهْ(٢)

قال سيبويه :" وبلغنا أن بعض العرب يقول: نِعْمَ الرجلُ، ومثل ذلك: "غَزْيَ الرجلُ" ، لا تحول الياء واواً؛ لأنها إنما خففت والأصل عندهم التحرك، وأن تجرى ياءً، كما أن الذي خفف الأصل عنده التحرك ، وأن يجرى الأول في خلافه مكسورًا"(٣).

وإن أسكنت الياء من " حيُوَان" ، فقلت: "حَيْوان" لم تعد الواو إلى الياء وإن زالت الضمة التي كانت سببا في قلب الياء التي هي لام واوا؛لأن السكون عارض(٤).

---

(١) ينظر : شرح السيرافي ٤/٤٩٣، ٤٩٤.

(٢) من الرجز لصُخَير بن عدي في ديوان الأصمعيات ، ص ٢٣٢، برواية "أراه مُمْلِقًا، والتكملة والذيل والصلة لكتاب الصحاح للصغاني ٥/٤٢٣، برواية "أراه مُبْلِطًا، وبلا نسبة في الممتع، ص ٣٣٦، وتمهيد القواعد ٥٠٩٥.

اللغة : الطَّيْسَلُ الرِّيح الشديدةُ والطَّيْسَلُ اللَّبنُ الكثيرُ وقيل الطَّيْسَلُ الكثيرُ من كل شيءٍ وطَيْسَلَةُ : اسمٌ والدَّالِفُ: الكَبِيرُ الَّذِي قد اخْتَضَعَتْهُ السِّنُّ. ينظر : المحكم والمحيط الأعظم (ط س ل) ٨/٤٣٥، ولسان العرب (د ل ف) ٩/١٠٦.

الشاهد:" دُنْيَ" فهو من الواو من دنوت، ولكن الواو قلبت ياء من دني لانكسار ما قبلها، ثم أسكنت النون، فكان يجب إذا زالت الكسرة أن تعود الواو، إلا أنه لما كان إسكان النون عارضًا لم يبال بزوال الكسرة وأَقرَّ الياء بحالها .

(٣) الكتاب ٤/١١٦.

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف، ص ١٥٢.

١١ـ قَصْد التنبيه على شيء :

ومن ذلك : إبقاء الإعلال والإبدال في "أيانق" جمع أينق وفي تصغيره "أُيَيْنِق"، مع زوال موجبه. فـ" أَيْنُق": جمع ناقة، أصله "أَنْوُقٌ"، ثم استثقل الضم على الواو، فحذفت الواو وعوض منها الياء، وهو أحد قولي سيبويه(١)، فوزنها على هذا القول "أيفل".

وقيل: أصله "أَنْوُقٌ"، قدمت الواو على النون؛ لتسلم من الضمة، ثم قلبت ياء للتخفيف، فصارت في التقدير "أونق"، ثم أبدلت الواو ياء؛ لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت أيضًا بالإبدال فوزنها على هذا القول "أعْفُل"، وهو قول آخر لسيبويه(٢). فصار هذا الإبدال مرتبطًا بالقلب، فـ"أَيْنُق" فيه قلب وإبدال.

وقيل فيه قلب ثم إبدال ثم قلب، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا، لكن هذا الإبدال صحبه قلبان: أحدهما أنهم قلبوا العين سالمة إلى موضع اللام فصار اللفظ "أنقو" ثم فعلوا فيه ما فعلوا في "أدْلٍ" (٣)، فصار "أنقيًا"، ثم لما صارت الواو المتطرفة ياء لوجوب ذلك قلبوها على حالها إلى موضع الفاء وهذا هو القلب الثاني، فصار اللفظ "أينقًا"، وعادت بنية الجمع إلى أصلها لخروج حرف العلة عن التطرف بنقله إلى موضع الفاء، فقد صار هذا الإبدال مرتبطًا بالقلب الأول الذي هو لآخر الكلمة،

---

(١) الكتاب ٢/٢١١.

(٢) السابق ٣/٤٦٦.

(٣) فأصله "أدْلُوٌ"، فوقعت الواو طرفًا، وقبلها ضمّةٌ، وليس من الأسماء المتمكنة ما هو بهذه الصفة، فكرهوا المَصِيرَ إلى بناء لا نظيرَ له، فأبدلوا من الضمّة كسرة، ثمّ قلبوا الواو ياء، لتطرُّفها ووقوعِ الكسرة قبلها، فصار من قبيلِ المنقوص، كـ"قاضٍ"، و"غازٍ". شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٦٦.

وبالقلب الثاني الذي هو لأولها [١].

وَيجمع أينق على "أيانق" ويصغر على "أيينق"، فألزموه القلب أو الإبدال، فلم يقولوا "أنوق"، وكان الأصل أن ترد الياء إلى أصلها، فتجمع على: أنوق؛ لأن موجب قلبها قد زال، لكنها بقيت منبهة على قصد العلتين، إذ لو رجعت الواو لم تحمل إلا على قلب واحد، و"أَيْنُق" فيه قلب وإبدال[٢].

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٣٣٥/١، والألغاز النحوية للسيوطي، ص ٧٠.

(٢) الألغاز النحوية للسيوطي، ص ٧٧.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله ترفع الدرجات، وأصلى وأسلم على سيد الأنام محمد بن عبد الله وآله وأصحابه الغرّ الكرام.

وبعد ،،،

فقد توصلت في هذا البحث إلى عدة نتائج منها :

١. بين البحث المراد بزوال موجِب الإعلال والإبدال، والأمور التي يزول بها ومنها التصغير والجمع والنسب والإضافة وغيرها[١].

٢. أكثر ما يزول به موجِب الإعلال والإبدال التصغير والجمع؛ لأنهما يردان الأشياء إلى أصولها، فيصح الحرف المعتل في التصغير كما يصح في الجمع، فيقال في تصغير باب بُوَيب، وفي جمعه : أبواب.

٣. زوال الموجِب أكثر ما يكون في الإعلال بالقلب؛ لكثرة مواضعه، فهو يقع في حروف العلة وهي أولى بالإعلال من كل ما عداها من الحروف؛ لخفتها من جهة ومناسبة بعضها وبعض من جهة أخرى، ثم الإعلال بالحذف، ثم الإبدال، ولم يقع زوال الموجِب في الإعلال بالنقل.

٤. لزوال الموجِب أثرٌ في الإعلال والإبدال، فيزول كلُّ من الإعلال والإبدال – في الغالب – بزوال موجبِه. كما أنَّ زوال موجِب الإعلال والإبدال يوجب رجوع الحرف المحذوف إلى أصله. ويوجب كذلك رد الحرف المبدل إلى أصله[٢].

(١) ينظر : البحث ص٥٨٠ . ٥٨٩.

(٢) ينظر : البحث ص ٦٣٠ . ٦٣٣.

٥. أثبت البحث أن الأصلَ في كلٍّ من الإعلال والإبدال أن يزول بزوال موجِبه، وقد خولف هذا الأصل فزال الموجِب وبقي الإعلال والإبدال على حاله لعدة أمور منها: الاستحسان، ومراعاة الأصل، أو الحمل، أو مراعاة الفرق ورفع اللبس، أو مراعاة الخفة، أو ضعف موجب القلب وغير ذلك مما تقدم ذكره(١).

٦. أثبت البحث أنَّ الصرفيين احتجوا لمذهبهم بزوال الموجب :

فالزجاج يقول في تصغير "مُتَّعِد"، و"مُتَّسِر" : "مُوَيْعِدٌ"، و"مُيَيْسِرٌ"، ويحتج لذلك بأن الفاء إنّما قلبت تاءً ؛ لوقوع تاء الافتعال بعدها. فإذا صغّرتها، حُذفت؛ لكون الاسم بها خمسةَ أحرف. فلما حذفت التاء عادت الواو والياء إلى أصلهما؛ لأنّ القلب إنّما كان لأجل التاء وقد زالت في التصغير(٢).

وأبو عمر الجَرميّ، يقول في تصغير قائل وبائع : "قُوَيِّلٌ"، و"بُوَيِّعٌ" من غير همز؛ ويحتج بأن الهمزة في "قائل"، و"بائع" إنّما كان لاعتلال العين بوقوعها بعد ألف زائدة، فإذا صغّرت، زالت الألف، فعادت الهمزة إلى أصلها من الواو والياء على حدّ عَوْدها في "مُتعِدٍ"، و"مُتَّزِنٍ"(٣).

ويونس يحتج لإظهار الياء إذا وقفت علي القاضي في غير النداء بزوال الموجب؛ لأن الموجبَ للحذفِ التقاءُ الياء مع التَّنوين، وهما ساكنان فَحُذِفَ الأوّل لئلا يجتمعَ ساكنان، وهذا قد أُمن في الوقف، فتعودُ الياءُ إلى حقِّها؛ لزوالِ موجبِ حَذفها(٤).

---

(١) ينظر : البحث ص ٦٣٤ ـ ٦٤٧.

(٢) ينظر : البحث ص٥٨٤.

(٣) ينظر : البحث ص ٥٩٦.

(٤) ينظر : البحث ص ٦١٨.

٧. خالف الفراء جمهور الصرفيين في علة حذف الفاء من "يَعِد"، فذهب إلى أنَّ الواوَ حذفت فَرْقًا بين ما يتعدّى من هذا الباب، وبين ما لا يتعدّى، فحذفت في المتعدي، نحو "يَعِد"، وثبتت في اللازم نحو: " يَوحَل"، و"يَوْجَل"[١].

٨. خصَّ أبو علي الفارسي بقاء الإبدال في "فم" مع الإضافة بالضرورة، والصحيح أنه غير مختص بالضرورة؛ لوروده في الحديث النبوي[٢].

(١) ينظر : البحث ص ٦١١.

(٢) ينظر : البحث ص ٦٢٦.

المصادر والمراجع

١. أدب الكاتب لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي، نسخه وعنى بتصحيحه وتعليق حواشيه: محمد بهجة الأثري، الناشر: المطبعة السلفية – بمصر، المكتبة العربية – ببغداد، عام النشر: ١٣٤١هـ .

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي . القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م .

٣. الأسرار الصافية والخلاصات الشافية على المقدمة الكافية لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني، القسم الثاني . قسم المبنيات دراسة وتحقيق، إعداد: عبد الهادي أحمد محمد الغامدي، جامعة أم القرى عام ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م .

٤. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م .

٥. الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م.

٦. اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، لأبي جعفر الرعيني (رسالة ماجستير)، تحقيق: عبد الله حامد النمري، الناشر: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م.

٧. الألغاز النحوية للسيوطي المسمى (الطراز في الألغاز)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، عام النشر: ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٣ م.

٨. الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ، دراسة و تحقيق د : زهير عبد المحسن سلطان ، الناشر : مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م .

٩. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين لأبي البركات الأنباري الناشر: المكتبة العصرية . صيدا . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م .

١٠. إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق: محمد عثمان، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية . القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٣٠هـ . ٢٠٠٩م .
١١. البديع في علم العربية لمجد الدين بن الأثير، تحقيق ودراسة : د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ .
١٢. التبصرة والتذكرة لأبي علي الصَّيْمَريّ، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.
١٣. التبيين عن مذاهب النحويين من البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: جامعة أم القرى . السعودية.
١٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الجزء الثاني، تحقيق: د. حسن هنداوي الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.
١٥. تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، الناشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
١٦. التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م .
١٧. التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م .
١٨. التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، الناشر: عالم الكتب– بيروت– لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
١٩. التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للصغاني، حققه: عبد العليم الطحاوي، وإبراهيم إسماعيل الأبياري، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة .
٢٠. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة . القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م .

٢١.توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٢٢.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٨م .

٢٣.الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠١ هـ .

٢٤.جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

٢٥.جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٢٦.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: د.عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

٢٧.الخصائص لابن جني ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

٢٨.ديوان الأصمعيات، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، الناشر: دار صادر – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ –٢٠٠٢م.

٢٩.ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد، الناشر: دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع . الكويت.

٣٠.سر صناعة الإعراب لابن جني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م؟

٣١.شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، تحقيق : محمد الرّيح هاشم ، الناشر : دار الجيل . بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م .

٣٢.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م .

٣٣.شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث . القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠ هـ . ١٩٨٠م .

٣٤.شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق ودراسة د. علي موسىٍ الشوملي، الناشر: مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

٣٥.شرح التصريف للثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٦.شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إيّاز، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر – أ. د. هلال ناجي المحامي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢م.

٣٧.شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور (الشرح الكبير) ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٤٠٠هـ .

٣٨.شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: محمد نور الدين الحسن، ومحمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ . ١٩٧٥م.

٣٩.شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي ، تحقيق : د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ، الناشر : مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الأولي ، ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٤م .

٤٠.شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق وتقديم : د.عبد المنعم أحمد هريدي الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٤١.شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م .

٤٢.شرح المفصل للخوارزمي الموسوم بالتخمير، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٤٣. شرح المفصّل لابن يعيش، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب الناشر: منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٩٩هـ ـ ٢٠٠١ م .

٤٤. شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الناشر: المكتبة العصرية ـ الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م .

٤٥. شرح المكودي على الألفية، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م.

٤٦. شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الناشر: المكتبة العربية ـ حلب ـ سوريا، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

٤٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٨. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وسننه وأيامه)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ .

٤٩. صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

٥٠. علل النحو لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٥١. العُمُدُ كتاب في التصريف للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتعليق:د. البدراوي زهران، الناشر : دار المعارف ـ القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٩٥م.

٥٢. العين للخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال .

٥٣. الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي ـ القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٤.الكتاب لسيبويه ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي . القاهرة الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .
٥٥.الكُنَّاش في النحو والتصريف لأبي الفداء، دراسة وتحقيق: د. جودة مبروك محمد، الناشر مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
٥٦.اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
٥٧.لسان العرب لابن منظور، الناشر: دار صادر - بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ .
٥٨.اللمع في العربية لابن جني ، تحقيق : د. فائز فارس ، الناشر : دار الكتب الثقافية - الكويت .
٥٩.المبدع في التصريف لأبي حيان، تحقيق وشرح وتعليق: د. عبد الحميد السيد قطب، الناشر: مكتبة العروبة - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٦٠.المبسوط في القراءات العشر للنيسابوريّ، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: ١٩٨١ م.
٦١.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، الناشر : وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، طبعة : ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
٦٢.المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
٦٣.المخصصلابن بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٦٤.المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الناشر: مطبعة المدني – القاهرة، الطبعة : الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥هـ.
٦٥.المسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الناشر: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان – الأردن، عام النشر: ٢٠٠٢ م .

٦٦.المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
٦٧.مصطلحات النحو الكوفي للدكتور/ عبد الله الخثران، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٦٨.معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة . مصر، الطبعة الأولى .
٦٩.المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني، حققه وقدم له: د.علي توفيق الحَمَد، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
٧٠.المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة : الأولى، ١٩٩٣م.
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، وآخرون، الناشر: جامعة أم القرى . مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
٧١.المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني المشهور بالشواهد الكبرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
٧٢.المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله ابن إبراهيم الدويش، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
٧٣.المقتضب للمبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب . بيروت .
٧٤.الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م .
٧٥.المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، الناشر: دار إحياء

التـراث القـديم، الطبعـة الأولـى فـي ذي الحجـة سـنة ١٣٧٣هـ . أغسـطس سـنة ١٩٥٤م .

٧٦. همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية ـ مصر .